غالي

فلسطين

956.9:G411fA

غالي — جفري بطرس

فلسطين

MAR 19

956.9
G411FA

AP 2 54

AP 20 54

NOV 19

SAFETY LIB.
2 MAR 1982

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

فلسطين

تمهيد لبحث المشكلة

تقرير مقدم إلى الاتحاد البرلماني الدولي

عن هجرة الجماعات

١٥ قرشاً

مكتبة العرب
لصاحبها
الشيخ يوسف توما البستاني
بشارع الفجالة
بمصر

DE BEER LIBRARY · UNIVERSITY OF READING

956.9
G411fA
C.1

جفرى بطرس غالى

فلسطين

Cat. June 1950

69368

دار الفصول للنشر — القاهرة سنة ١٩٤٧

DE BELGISCH MILITAIRE BIBLIOTHEEK

فهرس

صفحة

تمهيد لبحث المشكلة ١
تسجيل الواقع دون المساس بأحد ٢
قوة الرأى العام ... وقوة الصحافة ٤
قصاصات ... وأساطير ٥
أصل الدعوة الصهيونية ٨
البدع الثلاث ١١
الشعب اليهودى ١٢
روابط الشعب اليهودى ١٣
ازدواج الأوطان ١٨
حذار من التمييز العنصرى ١٩
بدعة المنزل القومى ٢٠
بدعة الروابط التاريخية ٢٢
الفكرة الصهيونية فى سنة ١٨٥٥ ... ... ٢٥
اضطهاد اليهود فى أوربا الوسطى ٢٧
لا وجود لمهاجرين بريطانيين أو فرنسيين ٣٢
فلسطين ملجأ للمضطهدين ٣٣
حدود حقوق الدولة المنتدبة ٣٤
مصالح بريطانيا العظمى فى فلسطين ٤٣
أركان الدعاية الدولية ٤٥
الحل الممكن لمشكلة فلسطين ٤٦
وسائل الدعاية الدولية المقترحة ٤٩
اختيار حجج قوية بسيطة ٥٠
الدعاية الدولية غير المباشرة ٥١
تقرير عن هجرة الجماعات مقدم إلى المؤتمر العام للاتحاد البرلمانى الدولى ٥٣

تمهيـــد

خير وصف لقضية فلسطين ، توصف به فى إيجاز ، أنها مأساة ، يتناسى أهل الرأى فى سياسة العالم كيف نشأت ، فيتعذر عليهم أن يهتدوا إلى حل لها .

والجمهور ، فى غير الشرق ، لايدرى عن قضية فلسطين إلا أن هناك شعباً أصيلا ، هو الشعب الفلسطينى العربى ، يعلن أنه ظلم ولا يزال يظلم ، وفى كل يوم يأتى له ظالمه بمضاعفات جديدة ، يصفها بأنها مسكنات موقتة لمعضلة مستعصية الحل .

وهناك مهاجرون يهود ، يقيمون فى فلسطين من نيف وعشر سنوات ، يقولون إن البلاد هى بلاد أجدادهم الأبعدين . فهم إذن أهل البيت . أما الذين ولدوا فيه ، واستقروا فيه ، بعد آبائهم وأجدادهم وأجداد أجدادهم ، أجيالا بعد أجيال دون انقطاع ، فهم فى وطنهم ، الذى لاوطن لهم غيره ، غرباء عنه ، لأنهم ليسوا يهود . وما فلسطين إلا لليهود . لأن اليهود ، قبل عهد المسيح ، إنما نشأوا فى فلسطين !!

صحيح أنهم رحلوا عنها .

فأصبح منهم البريطانى الصرف . والفرنسى الصرف . والألمانى الصرف . والروسى الصرف ، وهكذا . وأصبحوا ، فى البلاد التى رحلوا إليها ، من أزمان بعيدة ، يعتبرون فيها من المواطنين ، يتمتعون ، دون تمييز مجحف بهم ، بجميع الحقوق السياسية والمدنيـــة والاجتماعية التى

يتمتع بها إخوانهم المواطنون الآخرون ، حتى إن كثيرين منهم تولوا فى البلاد التى استقروا فيها رياسة الوزارة .

إلا أن اليهود ، دون غيرهم من المواطنين ، يجب فى نظر الصهيونيين أن يكون لكل فرد منهم ، إلى جانب وطنه السياسى ، الذى يشاطره إياه غيره من المواطنين ، وطن روحى رمزى فى فلسطين. لأن فلسطين هى أرض الميعاد بالنسبة لليهود . فيجب أن تباح الهجرة إلى فلسطين لكل من رغب فى ذلك ، مهما كانت جنسيته السياسية ولونه القومى ، بشرط واحد وهو أن يدين باليهودية فيؤمن بالصهيونية . وهذا ، من الوجهة السياسية ، استناداً إلى وثيقة صدرت من جانب واحد ، هو جانب الحكومة البريطانية ، عرفت «بتصريح بلفور» وسجلت فيما بعد فى قرار أصدره مجلس « عصبة الأمم » بإثبات انتداب بريطانيا العظمى على فلسطين ، على الوجه الذى سنبيّنه ، بشىء من التفصيل ، فيما يلى :

تسجيل الواقع دون المساس بأحد

أؤكد للقراء أنى ، فيما أكتب ، أسجل الواقع كما هو . ولا أبتغى أن أهين أو أمس أى كائن كان ، مهما يكن دينه أو عنصره .

ولا يغيب عن بالى أن لدينا فى مصر فريقا من المواطنين الأوفياء ، يتبعون الشريعة اليهودية . ولا يقلون قومية أو وطنية أو مصرية عن غيرهم . ويتمتعون بكافة الحقوق التى جعلتها القوانين لسائر المواطنين ، على اختلاف عقائدهم . ومنهم زملاء لنا أعزاء ، أعضاء فى البرلمان المصرى. ومنهم موظفون ومحامون وأطباء وتجار ورجال أعمال ومال وعلم . لا يفكر أى منهم فى أن يهاجر إلى فلسطين . ولا يشعر ، فى قرارة نفسه ، بأنه فلسطينى أو صهيونى . وإنما يشعر بأنه مصرى فحسب .

ولو مهد له الرحيل إلى فلسطين لاحتج وأبى .

شأنه فى ذلك شأن اليهود فى بريطانيا العظمى ، وفى فرنسا ، وفى أميركا، وفى سويسرا، وفى البلاد الاسكندنافية ، وفى أغلب بلاد العالم.

فهؤلاء ، جميعهم ، لايرغبون فى الهجرة إلى فلسطين . ولم يرغبوا فيها من قبل . ولن يرغبوا فيها من بعد .

وسنورد فيما يلى أرقام الإحصاءات الرسمية لليهود الذين استقروا فى فلسطين ، تبين موطن ميلادهم .

ومنها يتضح أن فلسطين ليست، فى الواقع ، ولم تكن وطناً روحياً، أو منزلا قومياً ، لليهود على اختلاف جنسياتهم .

وانما أصبحت مأوى لليهود المضطهدين فى ألمانيا والنمسا وبولندا وأوروبا الوسطى على الأخص .

فليست المسألة مسألة هجرة مثالية ، عنصرية أو دينية . وليست المسألة إعادة تشييد وطن اندثر .

وإنما الأمر كله يرجع إلى اضطرار أقليات مضطهدة إلى السعى للتخلص من نير الاضطهاد . ورغبتها الدفينة فى الاستقرار فى بقعة من الأرض تكون فيها أغلبية ، بدلا من أن تظل أقلية إلى الأبد .

وإن قدر أن هذه الغاية مشروعة ، فكل السبل المؤدية لها قد يراها المضطر مشروعة .

ولما كان الصهيونيون لايستطيعون تنفيذ غايتهم دون مساعدة الدول التى لها بحكم قوتها ونفوذها ، الرأى الغالب فى تكييف أحوال العالم ، فهم يعملون غاية استطاعتهم للتأثير بجميع الوسائل فى الرأى العام فى تلك

الدول ، لعله يوجّه حكوماتها إلى أن تبذل لهم معونتها السياسية التى بغيرها لايتم لهم ما يريدون .

ويعتمد اليهود فى ذلك كل الاعتماد على الصحافة ووسائل النشر والإذاعة كافة . وقد عرفوا كيف يستغلونها .

فنحن فى الواقع أمام فريقين : فريق عرب فلسطين ، قضيتهم عادلة إلا أن لا صوت لهم يكاد يسمع فى أوروبا وأمريكا ، لأن صحافة العالم متألبة عليهم ، محشودة فى خدمة أعدائهم .

وفريق اليهود الراغبين فى تنظيم الهجرة على أوسع صورة . لاحق لهم فى أى شرع كان ، إلا أنهم ينفخون فى بوق الصحافة العالمية .

قوة الرأى العام ... وقوة الصحافة

ولا يخفى أن الرأى العام فى العالم هو القوة الكبرى ، التى تنتخب البرلمانات ، وتعين الحكومات وتسقطها ، وتوجه السياسيين ، وتلهم الهيئات الدولية ، وتهيمن على إبرام المعاهدات التى عليها تقوم الأوضاع الدولية .

والرأى العام فى العالم إنما عضده قراء الصحف والنشرات ، والمستمعون إلى شتى الإذاعات .

والقارىء مطبوع على أن يصدق ما يقرأ ويسمع ، ويكوّن رأيه وعقيدته على أساس « الوقائع » التى تصل إلى علمه ، و « البيانات » التى تبلغ إليه ، بواسطة الصحف والنشرات والإذاعات .

فالنتيجة الحتمية لكل ذلك أن الرأى العام إنما تكيفه الصحافة ، على الوجه الذى يتفق مع الأغراض التى يبتغيها أصحابها .

قصاصات ... وأساطير

لقد جمعنا من الصحف العالمية قصاصات لما نشر عن فلسطين فى المدة الأخيرة ، وقد بلغ عددها المئات .

وفى خمسة وتسعين فى المائة منها دعاية سافرة لوجوب هجرة اليهود إلى فلسطين بلا قيد ولا شرط .

والخمسة فى المائة الباقية تتظاهر بتعضيد العرب ، وتصادقهم ، إما عن عقيدة ، وهذا أقل القليل ، وإما مناوأة لسياسة بريطانيا العظمى وهو الأغلب ، وإما عن كراهية سافرة لليهود وهو والحمد لله قليل نوعاً .

إلا أن هذه الصداقة المهداة إلى عرب فلسطين كثيراً ما تذكرنا بقول القائل : عدو عاقل خير من صديق جاهل .

قرأنا هـــذه القصاصات . خرجنا منها ، وقد اختلطت الوقائع فى ذهننا والتبس الأمر .

خرجنا بأن كثيرين من اليهود لا يزالون يعذبون اليوم فى أوروبا شر عذاب .

وهذا إثر عذاب أمر وأدهى ، أنزله بهم هتلر وأعوانه ، لسنوات سبقت . فجرد اليهود فيها من حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية . وجعلهم فى حكم المنبوذين ، يدنسون كل من يدنون منه ، ثم ألقى بهم فى معتقلات ، ألهبت فيها ظهورهم بالسياط ، وذاقوا من ألوان العذاب الأخرى ما تقشعر لذكره الأبدان . عاشوا عرايا جياعاً مستقذرين ، يأكلهم الدود وهم أحياء ، ومن أدركه الموت منهم عدّ سعيداً وحسد .

والآن وقد تغلبت الديموقراطيات ، فإذا باليهود الذين بقوا على قيد

الحياة ، لايزالون فى ألمانيا ، والنمسا ، وأوربا الوسطى ، مكروهين منبوذين .

ولا أمل ولا طلب لكل منهم إلا أن تباح له الهجرة إلى أرض الميعاد، إلى فلسطين منبت أجداده، حيث وعدت بريطانيا العظمى يهود العالم أن توجد لهم منزلا قومياً .

ومما يؤسف له — فى نظر اليهود الصهيونيين وعلى ما يرد فى الصحف — أن بريطانيا العظمى أصبحت تتنكر لهذا الوعد . فيجب الضغط عليها ، بجميع الوسائل — والوسائل فى متناول اليهود كثيرة — لتفتح أبواب فلسطين لجميع الراغبين فى الهجرة إليها من «أبنائها» اليهود .

والويل كل الويل لكل سياسى أمريكى أو بريطانى لايشترك بقلبه فى هذا الغرض .

فالمعارك الانتخابية آتية لاريب فيها ، وسوف تحاربه الصحافة حرباً شعواء . فتسقطه فى الانتخابات، وتنجح سواه من الذين يعرفون لليهود حقوقهم، ويقدرون أمانيهم، من مشروعة وغير مشروعة ، حق قدرها . فينادون بوجوب فتح أبواب فلسطين لهم ، بلا قيد ولا شرط .

هذا ما نقرأه فى الصحافة البريطانية والأمريكية على مر السنوات .

والقارىء إذا استمر على الاطلاع على قصة معينة ، تكررها الصحف والنشرات والإذاعات يوماً بعد يوم ، ولم يتح له أن يسمع سواها ، لابد من أن ينتهى إلى تصديقها .

هذه حقيقة لا ينكرها أحد ، من الذين تخصصوا فى علم نفسية الشعوب والجماهير .

وقد يرجع بعض الفضل إلى هتلر وأعوانه فى إبراز الخطورة البالغة لسلاح الدعاية الشعبية ، القائمة على انتخاب بعض النظريات ، وتكريرها فى الصحافة كلها ، وفى غيرها من وسائل الإذاعة ، يوماً بعد يوم ، إلى أن تكسب المغالطات ، بفضل التكرار وانعدام ما يعارضها ، رونق الحق الذى لا يرتقى إليه الريب .

القاضى الجاهل الجبار

وإذا اعتقد جمهور القراء — المكوّن للرأى العام ، وهو صاحب كل سلطة فى البلاد المتمدينة — بعدالة قضية ، وبوجاهة مطالب ، فالويل لخصوم هذه القضية ولمعارضى هذه المطالب ولو كان الحق فى جانبهم.

فقد فصل فى قضيتهم قاض جاهل ، لكنه جبار ، لا رادّ لقضائه .

هذا هو الحاصل بالذات فى قضية فلسطين ، وفى مطالب عرب فلسطين .

قضيتهم لاشك فى عدالتها . ومطالبهم لاشك فى وجاهتها .

إلا أنه ليس لهم صوت يسمع ، فى غير بلاد الشرق .

فالصحافة العربية هى وحدها التى تعرض على قرائها قضية فلسطين على حقيقتها . والشعوب الشرقية ، وهى تطالع أخبار القضية الفلسطينية على وجهها الصحيح فى الصحف المصرية والشرقية ، تكاد تعجز عن أن تدرك كيف أن ساسة أوروباوأمريكا ينتهون فى كل يوم إلى ما يصدرون من قرارات مجحفة ظالمة ، فى قضية واضحة كل الوضوح كقضية فلسطين .

والواقع أن هذه القضية إنما هى واضحة فى الشرق ، بفضل صحافة الشرق .

وهى مشوهة ومقلوبة أوضاعها وحقائقها فى الغرب ، وفى الولايات المتحدة خاصة ، من جراء الخطة التى رسمتها واتبعتها الصحافة البريطانية والأمريكية بخاصة ، وعنهما تنقل الصحافة فى الدنيا كلهـا ، فيما عدا اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، حيث للصحافة الروسية حكم خاص ، ورسالة وحيدة هى النطق بلسان الحكام .

والواقع أن الشرق كله إنما يطمع فى أن يدرك الرأى العام فى العالم أجمع الحقائق البسيطة الآتى بيانها عن قضية فلسطين .

أصل الدعوة الصهيونية

رحل اليهود عن فلسطين من ألفى سنة ، تهرباً من اضطهادهم فى فلسطين على أيدى غزاتها الرومان .

واستقر كل فريق من اليهود فى البلد الذى قصد إليه ، أو انتهى إليه مطافه ، وحاول جهـده أن يندمج فى أهل البلد ، يتكلم لغتهم ، ويعتاد عاداتهم ، ويطالب بما لهم من حقوق وبما عليهم من واجبات .

وكان اليهود فى القرون الوسطى يعاملون ، فى معظم البـلاد الأوروبية ، معاملة مجحفة ظالمة . فكان يجب عليهم أن يسكنوا أحياء خاصة بهم . وأن يحملوا شارات تميزهم . وكانوا ممنوعين من تولى المناصب العامة أو مزاولة بعض المهن والحرف .

إلا أن هذه القيود زالت تدريجياً . وفى العهـد الحديث أصبح لا أثر لها ، فى أوروبا أو أميركا ، فى الأوضاع الرسمية .

إلا أن اليهود — وهم فى جميع بلاد الدنيا أقليـة — ما فتأوا يشكون من أنهم يشعرون فى الواقع ، وفى بعض الحالات ، بتمييز خفى فيه بعض الإجحاف بهم .

ويذكرون ، على الأخص ، القضية الشهيرة التى قامت فى فرنسا ، فى أواخر الجيل الماضى ، وهى قضية الضابط اليهودى « دريفوس » الذى اتهم بالتجسس لأعداء بلاده وخيانة وطنه ، وانتهت قضيته إلى تبرءته ، بعد أن مرت القضية بمراحل استغرقت من الوقت سنوات ، وانقسم فيها الجمهور الفرنسى فريقين : أحدهما يعلن صراحة كراهيته لليهود ، ويدعو إلى اعتبارهم غرباء عن البلد الذى استوطنوه ، ويرى الفريق الآخر أن اليهود مواطنون أوفياء ، لا يختلفون عن سواهم إلا من حيث عقيدتهم الدينية . ولا شأن للدولة فى العقائد .

وانتهز صحفى نمسوى يهودى ، يدعى « تيودور هرزل » ، هذه المناسبة — وكان فى بلاده صحفياً خاملا — فأخذ يعلن أن لا أمل لليهود فى أن يظلوا أقليات فى البلاد التى استوطنوها . ودعا ، بادىء ذى بدء ، إلى أن يهاجر اليهود إلى « أوغندا » البريطانية ، فيحولوها إلى بلد يهودى .

إلا أن هرزل وجد أن معظم البؤساء من اليهود يشعرون بأن العودة يجب أن تكون إلى فلسطين ، لأن فلسطين هى أرض الميعاد المذكورة فى كتبهم المقدسة .

فاندفع هرزل مع التيار . وطالب بالعودة إلى فلسطين . أى إلى صهيون ، ودعيت حركته بالصهيونية .

على أن معظم اليهود قابلوا الدعوة بآذان صماء .

وفى سنة ١٩١٤ ، بلغ العدد الإجمالى لليهود الصهيونيين الذين رغبوا فى الهجرة إلى فلسطين — التى كانت تابعة وقتئذ لتركيا — ١٢ ألف مهاجر فقط .

وكان اليهود فى هذا العهد يبلغ عددهم الإجمالى فى فلسطين كلها سبعين ألفاً ، يقابله من الفلسطينيين العرب ، المسلمين والمسيحيين ، ستمائة ألف .

ولما طالت الحرب العالمية الأولى ، أرادت بريطانيا العظمى أن تستميل إليها اليهود فى العالم أجمع ، وبصفة خاصة اليهود فى أمريكا وفى ألمانيا وفى بلاد الأعداء ، على ما سنعود إليه فيما بعد ، فأصدرت تصريحاً عرف بتصريح بلفور .

ومعلوم أن تصريح بلفور جاء فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ فى صورة كتاب صدر من المستر بلفور باسم الحكومة الملكية البريطانية ، إلى اللورد روتشيلد، بصفة كونه من زعماء الصهيونيين . وهذا التصريح فى حد ذاته ، لايعنينا فى الواقع كثيراً . لأن كتاباً يصدر من وزير بريطانى إلى أحد الأفراد البريطانيين لا يربط إلا الحكومة البريطانية ولا يمكن أن يكون له ، من الوجهة القانونية الدولية ، أية قيمة .

أما السند ذو الخطر الدولى الحقيقى فى قضية فلسطين فهو ما اصطلح على تسميته بصك الانتداب . وهو قرار أصدره مجلس عصبة الأمم فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ، ولم يدخل فى دور التنفيذ إلا فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ . وقد صدر تطبيقاً للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم. والقرار يتضمن مقدمة مطولة ، تتلوها ثمان وعشرون مادة ، تفصل واجبات الدولة التى عهد إليها ، باسم عصبة الأمم ، بأن تتولى ، مؤقتاً ، إدارة فلسطين ، مندوبة عن العصبة .

وقد جاء فى الحيثيتين الثانية والثالثة من المقدمة ، ما يأتى ترجمته الحرفية ، وهو فى قضية فلسطين بيت القصيد : —

« لما كانت الدول المتحالفة الكبرى قد اتفقت كذلك على أن تكون الدولة المنتدبة (أى بريطانيا العظمى) مسئولة عن تنفيذ التصريح الذى أصدرته حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، والذى اعتمدته الدول المذكورة ، فى مصلحة إنشاء منزل قومى للشعب اليهودى فى فلسطين ، على أن يكون مفهوما بوضوح ألا يؤتى شىء قد يلحق ضرراً بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة الآن فى فلسطين أو بالحقوق والأوضاع السياسية التى يتمتع بها اليهود فى أية دولة أخرى .

« ولما كان هذا التصريح يتم الاعتراف بالرابطة التاريخية بين الشعب اليهودى وبين فلسطين ، وبدواعى إعادة تشييد منزلهم القومى فى هذا البلد . . . » .

هذا النص الذى تقيدنا فى ترجمته بأن نلتزم حرفيته ، لأننا فى مجال يحسب فيه لكل حرف حسابه ، هو أساس النكبة التى نكبت بها فلسطين العربية .

وقد يكون — على ما نرى شخصياً — فى العودة إليه دون سواه مفتاح الفرج .

البدع الثلاث

وفى هذا النص بدع ثلاث ، لم يسبق لبعضها مثيل فى عالم العلاقات الدولية :

فلو استبانت لنا هذه الرابطة، لوضحت مميزات هذا « الشعب اليهودى » المزعوم.

لا يمكن أن يقال بأن الرابطة دينية — لأن الدين عقيدة وإيمان. وكثيرون من الصهيونيين، فى فلسطين وفى العالم، يجاهرون بأنه لا عقيدة ولا إيمان لهم. وإنما هم من الملحدين، المائلين عن العقائد، الطاعنين فى الأديان. وفضلا عن ذلك، فالقانون الدولى لا يعرف الأديان، إنما يعرف الجنسيات والتبعية القومية.

لذلك، لما قيل للرئيس ترومان إنه ينبغى له أن يعمل على أن تفتح أبواب الولايات المتحدة للمهاجرين اليهود، لأن هذه هى النتيجة المنطقية العملية لعطفه السياسى عليهم، قال الرئيس إنه لا يصح للقوانين أن تنظر لأديان المهاجرين، وإنما هى تنظر لمواطنهم فحسب.

فلا يصح مثلا لقوانين الهجرة، فى الولايات المتحدة، أن ينص فيها على أنه يقبل عدد كذا من المهاجرين « اليهود »، وإنما ينص فيها على قبول عدد معين من المهاجرين اليوغوسلافيين أو البولنديين أو الأوروبيين عموماً.

فالتمييز القانونى بين المهاجرين إنما يكون على أساس جنسياتهم، وليس على أساس دينهم. فالأديان فى نظر الدولة كلها سواء.

هذا ما قاله الرئيس ترومان. والحق معه.

وهو يؤيد ما نقترح على العرب أن يذهبوا إليه فى دعايتهم — من أن الرابطة بين الصهيونيين ليست رابطة « دينية ». فأى فرد يستطيع اليوم أن يعتنق الدين اليهودى، عن عقيدة يراها. فهل تحوله فى العقيدة

يدمجه فى الشعب اليهودى ، ويجعل له الحق الدولى فى أن يطالب بالهجرة إلى فلسطين ؟

ولو كانت الرابطة دينية ، لوجب أن ينص على ألا يقبل فى فلسطين إلا اليهودى المؤمن . فإذا ضعف إيمانه ، تلاشت جنسيته ، وتبخر حقه فى البقاء فى فلسطين .

وهى أيضاً ليست بالرابطة العنصرية . فقد أثبت علماء اليهود ذاتهم كما سبق أن ذكرناه — فى محاولتهم دحض المزاعم النازية عن وجود عنصر آرى ، وعنصر يهودى — أن الكثيرين من يهود أوروبا لا تجرى فى عروقهم قطرة من دم اليهود الذين أرحلهم الغزاة الرومان عن فلسطين من ألفى سنة. وأن اليهودى البولندى واليهودى الصينى واليهودى الحبشى لا تجمع بينهم أية رابطة عنصرية ، تقوم على أساس علمى جدى.

وكذلك لا تربطهم التقاليد المشتركة . فبعض اليهود إباحيون . وبعضهم محافظون . وبعضهم متطرفون فى النزعات العصرية ، وغيرهم من أنصار الرجعية . ومنهم الشيوعى ، ومنهم المحافظ ، ومنهم الثورى ،

فلا سبيل إلى استنباط مميزات من التقاليد والعرف ، يصح أن تعتبر رابطة بين اليهود ، إذا ما انعدمت الرابطتان الدينية والعنصرية ، كما أسلفنا .

فأية رابطة يمكن إذن لدعاة الصهيونية أن يقولوا بوجودها بين قومهم ، تجمع شملهم وتجعل من أشتاتهم بناء مرصوصاً ؟

لقد انتهى مفكرو اليهود ، بعد الجهد ، إلى أن قالوا إنه لا يربط اليهود بعضهم ببعض إلا كراهية غيرهم لهم ! ! !

ونحن نقول ، بلسان العرب ، إن هذه الكراهية — التى انتهى الصهيونيون إلى أنها الرابطة الوحيدة التى توثق عراهم ، وتجعل منهم جماعة — لا وجود لها أصلا فى كثير من البلاد ، ما لم تكن نتيجة لتصرفات اليهود ذاتهم ، وعلى الأخص الصهيونيين منهم .

ولقد أفضى سعادة عبد الرحمن عزام باشا ، بصفة كونه الأمين العام للجامعة العربيـة ، بتصريح فى لندن أذاعه « روتر » فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ — بمناسبة انعقاد مؤتمر فلسطين ، ننقل منـه الفقرات الآتية ، وهى فى الواقع تعبر عن شعور أغلبية العرب نحو اليهود ، وقد تشبعنا منها فى بحثنا هذا : —

« إن العرب لا يضمرون الحقـد لليهود . ونحن لا نرغب بحال من الأحوال فى توسيع نطاق روح العداء للعنصر السامى ، بل نأمل ألا تخلق الاضطرابات السياسية فى فلسطين فروقاً مصطنعـة بين شعب عظيم كالعرب وشعب عظيم آخر كالشعب اليهودى .

« لقد كنا دائماً أصدقاء تربطنا بهم روابط السلام منذ قرون ، وفى اعتقادنا أن فى وسعنا أن نبرهن للعالم أن اليهود والعرب يستطيعون العيش معاً فى سعادة ، ولهذا فقد جئنا هنا لمعالجة هذه المشكلة دون أى عداء نحو الجانب الآخر » .

واننا لنؤيد الأمين العام فيما ذهب إليـه من أنه لا حقد ولا عداء فى الشرق نحو اليهود .

وإنما نخالفه كل المخالفة فى ذكره « للشعب اليهودى » .

فمن رأينا أن العرب والأوروبيين إنما يجب أن يعرفوا فى كل من البلاد « مواطنين يهود » . ولا يعرفون ، أبداً ، حيث كان ، « شعباً يهودياً » .

ومن الجوهرى ، فى رأينا المتواضع ، أن تنسق سياسة العرب فى قضية فلسطين على القول بأن اليهود أفراد من المواطنين ، لهم دينهم ولنا ديننا — وأن هؤلاء الأفراد إنما يكوّنون أقلية دينية تستحق الحماية المحلية ، ولا يكوّنون بحال من الأحوال ، لا فى الشرق ولا فى غيره ، « شعباً » له حقوقه الدولية ، ووجوده الذاتى ، وزعماء ووكالات وما تدعيه من امتيازات .

فكما أنه لا يوجد فى بريطانيا العظمى شعب بروتستانتى وشعب انجليكانى وشعب كاثوليكى وشعب ملحد وشعب يهودى ، وإنما يوجد شعب بريطانى ، لكل من أفراده أن يتبع الدين الذى يعتقد به فى قرارة نفسه ، وهو فيه منه إلى ربه ، وكذلك لا يوجد فى مصر شعب مسلم وشعب قبطى وشعب يهودى ، وإنما يوجد شعب واحد هو الشعب المصرى ، يتساوى أفراده فى الحقوق والواجبات ، وهكذا فى كل من البلاد المتمدينة ، فإن النظرية القائلة بأن هناك « شعباً يهودياً » يقوم قاسما مشتركا فى كل من بلاد العالم ، لهى نظرية هدّامة للأسس القومية ، نسّافة للروح الوطنية ، نتيجتها المنطقية الحتمية تكون — مع شديد الأسف وبالغ الخسارة — أن يعتبر المواطنون اليهود ، فى كل من بلاد العالم ، غرباء عنه ، دخلاء فيه ، ماداموا يصرّون على القول بأنهم أفراد « لشعب » غير شعب البلد الذى ولدوا فيه ، واستقروا فيه بعد آبائهم وأجدادهم فاستوطنوه .

فالبلاد لاتعرف من أبنائها إلا من ينتمى لها دون سواها .

وتأبى لأى من أبنائها أن يكون له ، وقت ما يشاء ، أن يعلن أنه صهيونى ، فتفتح له أبواب بلد فلسطين ، وينزع رداء قوميته الأولى ليصبح فلسطينياً . ولا يبقى فى بلد مولده وموطنه إلا إذا فضل ذلك على الرحيل إلى فلسطين بمحض اختياره .

ازدواج الأوطان

إن النظرية القائلة بوجود « شعب يهودى » له فى فلسطين وطن أو منزل قومى ، لهى نظرية ابتدعها الصهيونيون . وهى تزعزع من أساسها مبادىء القانون الدولى العام والخاص ، القائلة بأن لكل امرىء وطناً واحداً ، لاثانى له .

والمواطنون اليهود ، فى كل بلد ، المخلصون حقاً لبلدهم ، الموالون لمصالحه دون سواها ، الشاعرون بقوميتهم فيه شعوراً صادقا ، هؤلاء اليهود هم الذين يجب أن تلجأ إليهم فلسطين العربية ، فى دعايتها الدولية لحمايتها من خطر « المنزل القومى » الذى وعد بلفور بإنشائه لهم فى فلسطين .

فهذا المنزل ، لو أتيح له أن يقوم ، لابد أن يصبح مجرد وجوده خطراً على اليهود ، على قدر ما هو خطر على العرب .

فالمواطنون اليهود يجب أن يكونوا ، فى وطنهم ، ألد أعداء الصهيونية الدولية والمنزل القومى .

فمصالحهم الحيوية تقتضى منهم ذلك .

حذار من التميز العنصرى

لقد مات هتلر . وقطعت فروع النظريات التى زرعها، إنما الجذوع لاتزال قائمة ، والجذور لا تزال تمتد فى تربة قد تصبح خصبة إذا ارتوت من منطق الظروف .

فالجذوع والجذور لا تقتلع إلا بمر الزمن . ولاسيما جذوع النظريات العنصرية .

ولما كانت حقوق اليهود فى الهجرة إلى فلسطين — طبقاً لوعد بلفور وللقرار الصادر فى ٢٤ يولية سنة ١٩٢٢ من مجلس عصبة الأمم — أساسها المذكور صراحة فى الوثيقتين إنما هو وجود « شعب يهودى » وأن هذا الأساس ، إذا صح وجوده ، لكان أقوى الدعائم التى تقوم عليها دعاوى التميز العنصرى المجحف باليهود فى العالم أجمع — فيجب أن تبرز هذه المسألة فى الدعاية الدولية التى يقترح على الأمم الشرقية أن تنظمها لنجدة فلسطين ، طبقاً للخطة التى سنعرضها فيما يلى :

فالمواطنون اليهود — فى كل بلد — يجب أن يقنعوا بأن قضية فلسطين العربية هى قضيتهم . ومنع الهجرة إلى فلسطين يوطد مركزهم هم فى موطنهم . والقضاء على « المنزل القومى » اليهودى يترتب عليه ، مباشرة ومنطقياً ، تثبيت أقدامهم حيث هم ، وحماية مصالحهم حيث تقوم فعلا الآن ، والحيلولة دون كراهيتهم واضطهادهم فى البلد الذى استوطنوه ، وأصبحوا فيه من أبنائه المخلصين الأوفياء .

نكرر إذن أن من مصلحة اليهود فى جميع بلاد الدنيا أن يعملوا غاية جهدهم لتعتبر اليهودية رابطة « طائفية » روحية ، لا رابطة « شعبية » سياسية .

ومن يقل بعكس ذلك ، يفتح الأبواب من جديد ، فى الغد القريب أو البعيد ، للنظريات العنصرية المجحفة باليهود ، تلك النظريات التى تمكنت الديمقراطيات من التغلب عليها . إلا أنها قد تعود ذات يوم ، فى البلاد الديمقراطية ذاتها ، وتكون أشد فتكا بالمواطنين اليهود ، وأبلغ فى القضاء على مصالحهم المشروعة فى البلاد كافة — لو استمر اليهود على تغذية هذه النظريات بتضامنهم الدولى ، ومطالبتهم المستمرة بأن تصبح فلسطين منزلا قومياً لشعبهم المختار .

فإلى اليهود البريطانيين والأمريكيين والفرنسيين والمصريين ، وغيرهم ، يجب أن يوجه الشرق دعايته الدولية على أساس ما قدمنا من اعتبارات .

فمنهم جاء الخطر على فلسطين العربية .

ومنهم قد يجىء الخلاص لفلسطين العربية .

وإلا ، إذا استمروا على القول بأنهم شعب دولى له طابعه الخاص ، وإن فلسطين منزلهم القومى ، لهم فيها حقوق أزلية ، أعملوا بأيديهم معاول الهدم فى كيانهم المحلى . وكانوا فى النهاية من الخاسرين .

بدعة المنزل القومى

والنظرية المبتدعة الثانية التى جاء لنا بها بلفور فى وعده ، ومجلس عصبة الأمم فى قراره ، هى نظرية « المنزل القومى » .

فللمجتمع الدولى قوانين ومواثيق ومعاهدات واصطلاحات .

نعرف فيها الأمم . والدول . والحكومات . والشعوب .

نعرف لكل منها معناها ومغزاها .

أما المنزل القومي — ومن الخطأ الشائع أن يترجم بأنه « الوطن القومى » إذ أنه قد سمى فى الأصل الانجليزى National Home وسمى فى الأصل الفرنسى Foyer national — فلم نر له أثراً فيما سبق من المؤلفات والمعاهدات والوثائق ، ولا فى الأسفار الفقهية ، وقد تصفحنا الكثير منها ، لعلنا نهتدى فيهـا إلى أصل قانونى لهذا الاصطلاح الغريب المشوب .

ولما كانت العبرة فى هذه الشئون إنما هى بالتطبيق ، فقد أثبت التطبيق فى فلسطين ، منذ سنة ١٩١٧ إلى الآن ، أن الأوضاع الدولية والمحلية لا تستسيغ هذا التعبير ولا تهضمه .

فلا العرب ولا اليهود أدركوا إلى اليوم ما المقصـود من إنشاء « منزل قومى » لليهود فى فلسطين .

ومن لم يدرك القصد يضلّ السبيل .

فالباب الثانى الذى نقترح ولوجه ، فى الدعاية الدولية لقضية فلسطين فى الوقت الحاضر ، هو إبراز كل ما يجافى الأوضاع السياسية الدولية والمحلية المألوفة فى بدعة « المنزل القومي ».

وربما كان خير الوسائل لإبراز الغرابة والاستنكار فى ذلك هـو افتراض إيجاد «منازل قومية »لشعوب غير الطائفة اليهودية فى بلد غير فلسطين ، مثـل إيجاد منزل قومى للأرمن ، ومنزل قومى للبولنديين المشتتين ، ومنازل قومية للاجئين السياسيين فى شتى بلاد العالم .

وكلما أكثرنا فى دعايتنا — على الوجه الذى سنبينه فيما بعـد — من ضرب الأمثلة المحليـة ، أبرزنا ما فى نظرية « المنازل القومية »

من غرابة لا تستسيغها الأوضاع الدولية أصلا ، فى غير فلسطين ، فلا يستساغ ، بالقياس ، إيجادها فى فلسطين ذاتها .

بدعة الروابط التاريخية

والبدعة الثالثة التى أتى بها القرار الذى أصدره مجلس عصبة الأمم فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ هى الإقرار بوجود « رابطة تاريخية » بين الشعب اليهودى وبين فلسطين ، تدعو إلى إعادة تشييد منزلهم القومى فى هذا البلد . ونورد فيما يلى العبارة الواردة فى النص الإنجليزى لقرار المجلس :

« Whereas recognition has thereby been given to the historical connection of the Jewish people with Palestine and to the grounds for reconstituting their National Home in that country. »

ولما كانت هذه الفقرة الموجزة تتضمن البدع الدولية الثلاث التى كانت السبب المباشر فى نكبة فلسطين ، وكنا ، كما أسلفنا ، فى مجال لكل حرف فيه معناه ومرماه ، نورد فيما يلى النص الفرنسى الرسمى للقرار المذكور : —

Considérant que cette déclaration complète la reconnaissance des liens historiques du peuple juif avec la Palestine et des raisons de la reconstitution de son foyer national en ce pays...»

هذه البدعة الثالثة — ألا وهى بدعة « الروابط التاريخية » — لا تقل خطورة عن السابقتين . وإذا توسعنا فيها ، هدمنا من أساسه الاستقرار الدولى القائم الآن .

فشعوب الأرض كثيرة الرحيل . وهناك علم ، قائم بذاته ، لاغرض له إلا تتبع تواريخ رحيل الشعوب ، وتيارات الهجرة ، على مر الأجيال ، من بلد إلى بلد .

ويقولون اليوم ان أعظم مدينة إيرلندية هى نيويورك . وأعظم مدينة يونانية هى نيويورك . وأعظم مدينة إيطالية هى نيويورك أيضاً . ولا شك فى أن سلالة المهاجرين اليونانيين والإيطاليين والبولنديين والهولانديين يبلغ عددها أضعاف عدد أهل هذه البلاد المستقرين فيها حالا . كما أن سلالة اليهود فى العالم يبلغ عددها بلا جدال أضعاف أضعاف عدد الأجداد اليهود الذين أرحلهم الرومان عن فلسطين منذ ألفى سنة .

إلا أن المهاجرين ، مهما تكن بلادهم الأصلية ، قطعوا بينهم وبينها ، عند رحيلهم عنها ، كل الروابط السياسية التى كانت تربطهم بأوطان مولدهم .

وفى البلاد التى قصدوا إليها تجنسوا بجنسيتها ، وتكلموا بلغتها ، واندمجوا فى مجتمعها ، وتزاوجوا من أبنائها ، حتى ضاعت معالمهم الذاتية فأصبحوا فى مصاف غيرهم من المواطنين ، وكلهم على قدم سواء .

هذا مافعله المهاجرون الاسبانيون والإيطاليون واليونانيون والإيرلنديون والاسكندينافيون والبريطانيون والهولانديون الذين منهم تكونت أغلب الأمم الأميريكية .

كذلك بالذات فعل الفلسطينيون اليهود فى جميع بلاد العالم .

والفرق الوحيد الذى نراه من الوجهة الدولية بين المهاجرين اليهود وبين المهاجرين غير اليهود ، أن اليهود رحلوا عن فلسطين من ألفى سنة .

بينما أن المهاجرين غير اليهود رحلوا عن بلادهم فى خلال المائتى السنة الماضية.

فإذا قلنا انه يصح ، من الوجهة الدولية ، للشعب اليهودى المستوطن فى أوروبا وغيرها ، أن يعود إلى فلسطين التى رحل عنها من ألفى سنة ، استناداً إلى الروابط التاريخية بين الشعب وبلد رحيله ، كان لنا أن نقول أيضاً إنه يصح لكل من أفراد الشعب الإيطالى المستوطن فى أميركا ، من مائة سنة ، أن يعود إلى إيطاليا رغم أنف سكان إيطاليا الحاليين . وكذلك للشعب الارلندى فى أميركا أن يعود إلى إيرلندا . وللشعب اللبنانى فى البرازيل أن يعود إلى لبنان . وللشعب اليونانى أن يعود إلى اليونان سواء أرضى بذلك السكان الحاليون لهذه البلاد أم أبوا . وكل ذلك تطبيقاً للمبدأ المبتدع القائل بوجود رابطة ، تدوم إلى أبد الآبدين ، بين البلد الذى هاجر منه المهاجرون وبين سلالة هؤلاء المهاجرين .

هذا التوسع المنطقى فى التطبيق يفضح غرابة المبدأ المبتدع ، فى خدمة الصهيونية ، من وجود رابطة تاريخية بين « الشعب اليهودى » وبين أرض فلسطين — تلك الرابطة المزعومة التى كانت فى مقدمة عوامل نكبة فلسطين .

فالباب الثالث الذى نقترح ولوجه فى الدعوة الدولية لقضية فلسطين ، هو باب استنكار وجود روابط دائمة بين الشعوب ، والأراضى التى رحلت عنها . والتدليل على أن الأخذ بهذا المبدأ فيه القضاء على الاستقرار الدولى فى العالم أجمع .

فما يسرى على فلسطين يجب عدلا أن يسرى مثله على غير فلسطين ، إذا ما اتحدت الأركان والعوامل . ولن يشعر الرأى العام فى العالم — وعليه ، كما أسلفنا ، كل الاعتماد — بالظلم الذى تتضمنه حالة خاصة ،

إلا إذا عممت المبادىء ذاتها التى طبقت فى الحالة التى يضرب المثل بها تعميما يترتب عليه مساس واضح بالمصالح المحلية الشتى .

الفكرة الصهيونية تجسمت فى سنة ١٨٥٥

سبق أن ذكرنا أن الصهيونية لم تدخل فى حيز الوجود إلا فى منتصف القرن الماضى — أى بعد رحيل اليهود عن فلسطين بثمانية عشر قرناً ، عندما بدأ الصحفى النمسوى « هرتزل » بالدعوة إليها .

وفى سنة ١٨٥٥ ، اشترى سير موزيس مونتيفيوره أول ضيعة فى فلسطين ، بجوار يافا ، ليستغلها مهاجرون يهود ، يريدون أن يعودوا إلى أرض الميعاد .

وفى سنة ١٨٩٧ تألفت أول هيئة صهيونية فى العالم .

وفى سنة ١٩٠٠ كون البارون إدموند دى روتشيلد « الجمعية اليهودية الاستعمارية » .

وكل هذه المجهودات لم تفلح إلا فى أن جعلت إثنى عشر ألفاً من اليهود يهاجرون إلى فلسطين ، وهذا من سنة ١٨٥٥ الى سنة ١٩١٧ فانضموا إلى اليهود الفلسطينيين الأصليين ، بحيث أصبح العدد الإجمالى لليهود يقارب ، فى فلسطين كلها ، فى أواخر الحرب العالمية الأولى ثمانين ألفاً .

الظروف التى صدر فيها تصريح بلفور

وفى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ صدر وعد بلفور كما قلنا . وجاء مكملا لسلسلة من الجهود المضنية التى بذلتها بريطانيا العظمى لجعل الجالية اليهودية الأميريكية ، صاحبة الصول والنفوذ فى الولايات المتحدة ، تضغط

على حكومة الولايات لحملها على الاشتراك فى حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ إلى جانب الحلفاء ، بدلا من أن تستمر فى عزلتها والتزامها الحياد .

ولقد برر المستر لويد جورج هـذا التصرف فى خطاب له بمجلس العموم البريطانى ، فى ١٩ يونيه سنة ١٩٣٦ ، فقال : « كان يهمنا جداً أن نحصل على كل معاونة مشروعة يمكن الحصول عليها . وقد خرجنا من الاستعلامات التى بلغتنا من كل جهـة فى العالم ، بأنه كان حيوياً بالنسبة لنا أن نحصل على تعضيد الطائفة اليهودية لقضيتنا » .

بذلت بريطانيا إذن ما بذلته من وعد إلى اليهود ليعضدوها فى الحرب العالمية الأولى .

وكانت تأمل أن يعضدها — إلى جانب اليهود المقيمين فى بلاد الحلفاء — اليهود المقيمون فى بلاد الأعداء ذاتها كاليهود الألمان والنمسويين والمجريين والبلغاريين وغيرهم ، على أمل أن يصبحوا فى بلادهم ما اصطلح على تسميته فيما بعد بالطابور الخامس .

ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها فتحت أبواب فلسطين على مصراعيها أمام المهاجرين الصهيونيين .

وإذا بهؤلاء يحجمون عن الهاجرة إلى بلاد أجدادهم الأبعدين . ويؤثرون البقاء حيث استوطنوا ، هم وآباؤهم ، وأجدادهم . حتى أن كبار الصهيونيين أعيتهم الدعاية ، فى أوساط اليهود ، للرحيل إلى فلسطين . واضطروا أن يبذلوا الأموال الطائلة لإقناع بضعة ألوف من اليهود ، أغلبهم من المعدمين المتعطلين ، إلى أن يقصدوا إلى فلسطين ، حيث كفلت لهم ، من المساعدات المالية والاقتصادية والسياسية ، أبعدها أثراً وأوسعها مدى .

ومع كل ذلك ففى العشر السنوات الأولى من عهد الانتداب البريطانى الرسمى على فلسطين — أى من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٣٢ — لم يزد العدد الإجمالى لليهود فى فلسطين ، إلا من ثلاثة وثمانين ألفاً إلى مائة وثمانين ألفاً .

أى كانت الزيادة ، فى المتوسط ، عشرة آلاف يهودى فى السنة بما فى ذلك الزيادة الطبيعية بالتناسل فيما بين اليهود .

وفى نفس الفترة الزمنية ، زاد بالتناسل عدد العرب المسلمين فى فلسطين مائة وتسعين ألفا ، أى ما يقرب ضعف زيادة اليهود .

اضطهاد اليهود فى أوروبا الوسطى

ظل إذن اليهود ، فى أوروبا ، يجافون فكرة الرحيل عن البلاد التى استقروا فيها من أجيال ، للقصد إلى فلسطين ، تلبية للدعوة الصهيونية ، إلى أن أصبحت حياتهم فى موطنهم لا تطاق ، على ما نعرضه فيما يأتى .

وليس هذا فى ألمانيا فحسب ، بل وفى النمسا وفى تشيكوسلوفاكيا وفى بولندا وفى إيطاليا وفى فرنسا وفى هولاندا وفى بلغاريا وفى المجر وفى يوغوسلافيا ، وفى بلاد أخرى عديدة .

أما فى ألمانيا ، فقد بدأت محاربة اليهود العلنية الرسمية فى أبريل سنة ١٩٣٣ ، حيث منع اليهود من مزاولة المهن والفنون . ثم صدرت فى سنة ١٩٣٥ القوانين المعروفة بقوانين « نورمبرج » التى حرمت اليهود فى ألمانيا من جميع حقوقهم المدنية ، وأجبرتهم على أن تصبغ أعمالهم وصناعاتهم بالصبغة «الآرية» . وفى سنة ١٩٣٧ كان مائة وسبعون

ألفاً من اليهود الألمان قد اضطروا إلى الرحيل عن ألمانيا ، يهيمون على وجوههم ، باحثين عن بلد قد يفتح لبعضهم أبوابه .

أما فى النمسا ، فيكفى أن نذكر أن عدد اليهود الذين كانوا ينتحرون يومياً فى فيينا بلغ متوسطه اليومي ، فى سنة ١٩٣٧ ، خمسمائة انتحار فى اليوم الواحد . وكانت الجمهورية النمسوية يبلغ مجموع سكانها ستة ملايين ، منهم نصف مليون من اليهود ، أباد الألمان ثلثيهم ، فى الشهور القليلة التى تلت اكتساحهم النمسا .

وفى تشيكوسلوفاكيا ، حيث كان السكان عددهم الإجمالى ١٤ مليوناً منهم نصف مليون يهودى ، كان اضطهاد اليهود شديداً منذ معاهدات الصلح فى سنة ١٩١٩ . فقد صدرت قوانين تمنع اليهود من مزاولة أغلب المهن ، إلى أن تمكن الرئيس « بنيش » من إلغائها . إلا أن أزمة مونيخ ، وتغليب كلمة ألمانيا فيها ، ترتب عليها ، فى سبتمبر سنة ١٩٣٨ صدور قوانين جديدة لاضطهاد اليهود ، وشددت أحكام هذه القوانين بعد خمسة أشهر . فزال عن الوجود عشر عدد اليهود فى تشيكوسلوفاكيا

أما فى بولندا ، فكان عدد السكان واحد وثلاثين مليوناً ، عشرهم من اليهود — وكانت فى « فارسوفيا » وغيرها من المدن البولونية أحياء كاملة لا يسكنها إلا اليهود المحافظون — وكانت كراهية اليهود سائدة فى البلاد من قديم الأزمان . وبلغ اضطهادهم مبلغاً لا يتصوره العقل ، عندما اجتاحت الجيوش الألمانية الأراضى البولونية فى سنة ١٩٣٩ ثم فى سنة ١٩٤١

وصدر فى إيطاليا « المانيفستو الآرى » فى يوليو سنة ١٩٣٨ . وأقره المجلس الفاشستى الأعلى فى أكتوبر . وابتدأت إيطاليا فى اضطهاد

اليهود على النمط النازى . إلا أن اليهود كان عددهم قليلا فى إيطاليا ، ولم يتحمس الإيطاليون فى اضطهادهم .

وفى فرنسا بدأ اضطهاد اليهود رسمياً منذ عقد الهدنة مع ألمانيا فى ٢٢ يونية سنة ١٩٤٠ ، واحتلال فرنسا عسكرياً .

وأصدر المارشال « بيتان » قانونين فى أكتوبر سنة ١٩٤٠ وفى يونية ١٩٤١ ، الغرض منهما القضاء على اليهود والمصالح اليهودية فى فرنسا وهى كثيرة . وبلغ اضطهاد اليهود أوجه فى صيف سنة ١٩٤٢ . وكان عددهم يبلغ نصف مليون يهودى فى فرنسا كلها .

وكذلك بلغ اضطهاد اليهود فى هولاندا أشده فى يولية ١٩٤٢ ، فى عهد الاحتلال الألمانى . فمنع اليهود من مزاولة أية مهنة أو تجارة . ومنعوا من ركوب الترام . ومنعوا من دخول المحال العامة . ثم تقرر نفى أغلبهم إلى بولندا . وقد حال انهيار ألمانيا دون تنفيذ ذلك .

أما فى المجر ، فكان اليهود فى غابر الأزمان يخضعون لقوانين خاصة مجحفة بهم . وقد ألغيت فى سنة ١٨٦٧ ، إلا أن كراهية اليهود بقيت وعوملوا معاملة شاذة فى عهد بلا خان ، ثم فى عهد جومبوس فى سنة ١٩٣٢ . وفى سنة ١٩٣٨ صدر قانونان يحرمان على اليهود تولى الوظائف العامة وأغلب المهن .

ولا داعى لأن نستعرض هنا ، بالتفصيل ، التشريعات والوسائل التى استعين بها للقضاء على اليهود فى شتى بلاد أوروبا الوسطى . ففيما ذكرناه الكفاية لتصوير الحالة العامة .

إلغاء التشريعات المجحفة لا يكفى

ولا يفوتنا أن كافة التشريعات والإجراءات المجحفة باليهود قد أزيلت ، بعد فوز الديموقراطيات ، وانهيار ألمانيا ومعاونيها .

إلا أنه لوحظ ، عملياً ، أن إلغاء التشريعات المجحفة باليهود زاد فى كراهية الشعب لليهود ، بدلا من أن يقضى عليها .

ولنضرب مثلا يوضح القصد ويبدى خطورة الحالة :

نفرض أن صدر قانون ، فى العهد النازى ، يمنع المواطنين اليهود عن مزاولة مهنة الطب أو المحاماة أو التجارة . ألا يترتب على هذا القانون أن ينفرد الأطباء والمحامون والتجار المسيحيون بالعمل، فتزداد أرباحهم وتروج أحوالهم ؟ فإذا صدر بعد ذلك قانون جديد يبيح لليهود العودة إلى مزاولة أعمالهم الطبية والقضائية والتجارية ، ويزيل حظر منافستهم لمواطنيهم المسيحيين، ألا يترتب عليه ، بالنسبة لهؤلاء ، اقتسام الأرباح وكساد العمل وتفشى البطالة ؟ ؟ وهذا يجعل المواطنين المسيحيين يكرهون، فى قرارة أنفسهم ، عودة اليهود إلى منافستهم ، ويتمنون لو أعيدت القوانين التى كانت تقصيهم ، ولو قامت هذه القوانين على الظلم والوحشية ... فالمرء مطبوع ، مع الأسف ، على تقديم مصالحه الذاتية على أية مصلحة إنسانية .

وكذلك الحال فيما يختص بالقوانين التى أمرت بأن تعاد إلى اليهود أموالهم المصادرة .

فهذه الأموال كانت ، وقت صدور القوانين الجديدة ، فى أيدى من استولى عليها من المسيحيين . فاستردادها منهم وإعادتها لأصحابها اليهود ، لا بدّ وأن يثير الحزازات ويجعل الضغائن تتقد نيرانها .

فاضطهاد اليهود هو الذى حملهم على طلب الهجرة إلى فلسطين .

وزوال الاضطهاد الرسمى زاد الضغائن والكراهية العامة ضد اليهود ، وجعلهم من جديد يستطلعون إلى الهجرة .

وفى ضوء هذه البيانات ، نستطيع أن نتبين الأسباب التى من أجلها اطرد عدد اليهود فى فلسطين من ١٨٠ ألفاً فى سنة ١٩٣٢ إلى ٣٩٥ فى سنة ١٩٣٧ — و ٤١١ ألفاً فى سنة ١٩٣٨ — و ٤٤٥ ألفاً فى سنة ١٩٣٩ — و ٤٦٣ ألفاً فى سنة ١٩٣٠ — و ٤٧٤ ألفاً فى سنة ١٩٤١ — و ٤٨٤ ألفاً فى سنة ١٩٤٢ — و ٥٠٢ ألفاً فى سنة ١٩٤٣ — و ٤٢٨ ألفاً فى سنة ١٩٤٤ — و ٥٥٤ ألفاً فى سنة ١٩٤٥ ، وهو آخر إحصاء لدينا .

وهذا فيما يختص بالهجرة الرسمية . أما الهجرة التى ينعتونها بأنها « غير مشروعة » — وسيكون لنا عودة إليها فيما يلى — فلا يعلم مداها إلا الله ...

وكذلك تتبين لنا الأسباب التى من أجلها أوردت بولندا وحدها ٤٢ ٪ من مجموع المهاجرين اليهود . وأوردت ألمانيا ١١ ٪ ، وأوردت روسيا ١٠ ٪ . وأوردت رومانيا ٥ ٪ ولتوانيا ٣ ٪ .

أما الولايات المتحدة الأميركية فقد أوردت إلى فلسطين من المهاجرين على قدر ما أوردت لتوانيا ، أى ٣ ٪ فقط ، كلهم من الصهيونيين المتطرفين ، تؤيدهم مئات الملايين من الدولارات جمعتها الدعاية الصهيونية فى الولايات المتحدة .

لا وجود لمهاجرين بريطانيين أو فرنسيين . .

أما المهاجرون من جميع بلاد الدنيا الأخرى — ومنها الإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا وسويسرا والبلاد السكندنافية ومصر وأمريكا الجنوبية وآسيا وغيرها — فلم يبلغ عددهم الإجمالى من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٧ إلا ٧٣٫٤٥٧ نفساً ، بنسبة ١٣ ٪ من المجموع .

أى أن بولندا وحدها — حيث يعيش اليهود فى حالة ضنك شديد — أصدرت من المهاجرين ثلاثة أضعاف ما أصدرته البلاد التى ذكرناها مجتمعة .

معظم المهاجرين من أوربا الوسطى . . .

فلماذا تمتاز أوربا الوسطى — دون غيرها من مناطق العالم — باستعداد اليهود المستوطنين بها لتلبية الدعوة الأزلية إلى الهجرة لفلسطين ليعيدوا فيها تشييد مملكة صهيون فى أرض الميعاد ؟ ؟ !

ولماذا لم تبدأ هجرة الجماعات اليهودية ، بصفة جدية ، من أوربا الوسطى ذاتها إلى فلسطين ، إلا منذ بدأ اضطهادهم هناك ، ومنذ بدأ فى تطبيق المبادىء العنصرية عليهم ، تلك المبادىء التى تقوم على أن اليهود «شعب» أجنبى عن شعب البلد الذى يقيمون فيه ، وهى نظرية تتغنى بها الصهيونية بالذات ، إذ تذكر فى كل مناسبة مصالح « الشعب اليهودى » ؟ !

وهذه الدعاية — وهى فى رأينا الخالص أخطر ما يكون على اليهود

ذاتهم — أوشكت على أن تنجح فى أن تجعل الرأى العام فى العالم يعتبر اليهود عنصراً إتنولوجياً فريداً فى بابه ، غريباً عن العناصر التى تتكون منها أغلبية الشعب فى كل من بلاد العالم ،وهى بالذات النظرية التى استند إليها النازيون ، فأعلنوا فى ألمانيا واجباً قومياً ، فرضوه على جميع المواطنين ، أن يكرهوا اليهود ويرحلوهم عن البلاد التى استوطنوها ؟

فلسطين ملجأ للمضطهدين

تثبت إذن الأرقام التى ذكرناها — نقلا عن الإحصاءات الرسمية التى تعدها وتذيعها الحكومة الفلسطينية — أن فلسطين ، وقد أرادها تصريح بلفور وقرار مجلس عصبة الأمم « منزلا» قومياً رمزياً للنهضة الصهيونية فى العالم أجمع ، ولا سيما فى بلاد الحلفاء ، حولتها الظروف إلى ملجأ للمضطهدين فى ألمانيا وبولندا وأوروبا الوسطى .

فما أبعدنا اليوم عن النظريات الصهيونية الرمزية الأزلية . . .

وهل يقول قائل بأن بلفور ، فى تصريحه الذى أعلنه باسم الحكومة البريطانية فى سنة ١٩١٧ — لاكتساب عطف يهود الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة — كان ينظر فيه ، فى حين صدوره ، إلى أن الاشتراكية النازية ستقوم يوماً ما فى أوروبا الوسطى، ويضطهد اليهود، فيضطرون إلى الرحيل عن بلادهم ، فيجدون أبواب جميع بلاد العالم مغلقة أمامهم إلا أبواب فلسطين ، فيجب أن تكون مفتوحة لهم حتماً، استناداً إلى وعد لم يكن له أى شأن باضطهاد اليهود ؟

وإذا كانت الواجبات التى ألقاها على عاتق بريطانيا العظمى قرار مجلس عصبة الأمم الصادر فى سنة ١٩٢٢ إنما هى تنفيذ وعد بلفور — ولم يكن لهذا الوعد أية علاقة باضطهاد اليهود فى أوربا الوسطى تطبيقاً لنظريات نازية لم تظهر فى عالم الوجود إلا بعد قرار عصبة الأمم بعشر سنوات كاملة — فليس من سند دولى ، أى كأن ، يبيح لبريطانيا العظمى وللولايات المتحدة الأمريكية ولغيرهما أن يقولوا بوجوب فتح أبواب فلسطين للاجئين اليهود .

والسياسة التى تتبعها هـذه الدول الآن لن تؤدى إلى إنشاء « منزل قومى » يهودى صهيونى فى فلسطين — وإنما تؤدى إلى إنشاء مستعمرة ليهود أوروبا الوسطى تغلب عليها الصبغة البولندية الألمانية .

ولم يصدر وعد بلفور لبولندا وألمانيا ، وإنما صدر لليهود فى العالم أكمله ، وعلى الأخص اليهود فى بلاد الحلفـاء ، كما سبق أن ذكرنا . فلماذا لم يعتمد على هذا الوعد يهود بريطانيا العظمى وفرنسا وسويسرا والبلاد السكانديناقية ومصر وغيرهم ؟ ؟

إن الصهيونية رسالة دولية ودعوة عالمية . على هذا الأساس قام وعد بلفور . إلا أن الظروف جعلت بريطانيـا العظمى تنفذ هـذا الوعد على اعتبار أنه امتياز اختص به يهود أوروبا الوسطى فحسب .

وبذلك قد مسخت العهد وفسخت العقد .

هذا ركن آخر ينبغى ، فى رأينا ، أن تبنى عليـه الدعاية الدولية التى تتولاها البلاد الشرقية فى خدمة القضية الفلسطينية .

وهذا الركن ، فى الواقع ، يقوم على نقطة ضعف حساسة ، لا يحب يهود بريطانيا وفرنسا وأمريكا أن يذكروا بها .

فهم يطيب لهم البقاء حيث هم ، فى البلاد التى استوطنوها وأصبحوا يشعرون بأنهم من صلب أهاليها ، لحما ودما ، لهم ما لغيرهم من حقوق شاملة ، وعليهم ما على غيرهم من شتى الواجبات .

فلا شأن لهم فى الواقع بالدعوة الصهيونية .

ولا رغبة لهم فى الهجرة إلى فلسطين .

وإنما يبقون حيث هم ، مكرمين ، معززين .

إلا أنهم يعملون ، بكل ما أوتوا به من قوة سياسية ومالية ، لفتح أبواب فلسطين لإخوانهم فى الدين ، من الفقراء المضطهدين . فهم إنما يريدون فلسطين ضيعة يبعثون إليها اليهود غير الناجحين حيث هم .

وشتان بين هذه الوقائع المرّة ، وبين الرسالة الصهيونية التى توجّه أول ما توجه إلى عليّة القوم والناجحين المعززين من اليهود .

واجبات الدولة المنتدبة

ومهزلة الهجرة غير الشرعية والإرهاب اليهودى فى فلسطين

وهناك نقطة ضعف أخرى ، فى موقف الحكومة البريطانية من حيث كونها حكومة منتدبة على فلسطين ، نأسف لأننا لا نسمع لها صدى فى الدعاية التى تتولاها الدول الشرقية لإنقاذ فلسطين العربية .

وهى أنه لا معنى لانتداب دولة كبرى ، من لدن عصبة الأمم ، لتتولى إدارة بلد حكم على أهله بأنهم لا يستطيعون بعد أن يتولوا بذاتهم

شئونهم ، نقول إن لا معنى للانتداب ، ولا غرض له، إلا التأكد من أن البلاد المشمولة بالانتداب ستكفل لها حكومة حازمة ، عادلة ، حكيمة .

وكل حكومة ، فى أى بلد كان ، تعلم أن واجبها الأساسى هو حفظ الأمن فى الداخل ، وحفظ الحدود من كل طارىء خارجى .

فما بالنا نرى الحكومة المنتدبة على فلسطين العربية — وهى حكومة مملكة بريطانيا العظمى — تعلن ببساطة ، لا كسوف فيها ولا حياء ، أنها لا تعرف كيف تقضى على وسائل الإرهاب فى داخل فلسطين ، ولا كيف تقضى على الهجرة غير المشروعة على حدود فلسطين ؟؟؟

إن توالى حوادث الإرهاب فى فلسطين ، وإقرار بريطانيا بوجود جيوش يهودية منظمة ، تجسر على إعلان الحرب على الحكومة الرسمية ، إنما هو اعتراف من بريطانيا بأن زمام الأمور أفلت من أيديها ، إن قصداً ، وإن عفواً .

فهذه الجيوش اليهودية لايخرج أمرها عن كونها عصابات إجرامية مسلحة .

والقضاء عليها فى فلسطين واجب عاجل بدهى ، مفروض على الحكومة المندوبة هناك ، كما أن القضاء على أية عصابة مسلحة فى الجزر البريطانية واجب مفروض على الحكومة البريطانية ، والقضاء على العصابات فى الولايات المتحدة واجب مفروض على الحكومة الأميركية ، وهكذا .

فما من حكومة تستحق أن تبقى فى الحكم ، فى أى بلد متمدين ، سواء أكانت أصيلة أو مندوبة — ومسئولية المندوبة أشدّ وحسابها

أعسر — إذا قامت فى ظلها عصابات إجراميـة مسلحة ، تتحداها ، فتعجز الحكومة عن القضاء على المتحدى .

فالقضاء على العصابات اليهودية واجب مفروض حتما على السلطات البريطانية المنتدبة ، يجب على الدول العربية أن تذكر به بريطانيا العظمى فى كل مناسبة ، بصفة كون هـذه الدول أعضاء بهيئة الأمم المتحدة ، خليفة عصبة الأمم .

فيجب على العرب ، فى دفاعهم عن فلسطين ، أن يعلنوا ، فى كل مناسبة ، أن كل من حمل السلاح من اليهود فى فلسطين ، هو مجرم عادى . وأن استمرار العصابات عار على الحكومة البريطانية فى فلسطين ، ووصمة تلحق بإدارتها ، ودليل قاطع على عجزها ، أو تواطؤها .

وقيام هذه العصابات لا يعقل ، بحال من الأحوال ، أن يعتبر مبرّراً للتساهل مع اليهود ، وإنما هو سبب لتخلّى بريطانيا العظمى عن انتدابها على فلسطين ، بسبب عجزها المفرط فى إدارتها .

وإنه لا يصح ، بحال من الأحوال ، أن يسمع لليهود الفلسطينيين صوت فى الشئون الدولية ، قبل أن تنزع أسلحة عصاباتهم . وهم فى مجموعهم مسئولون عنها ، متضامنون معها ، على ما تقوله الحكومة البريطانية ذاتها .

والحال على هذا المنوال فيما يخص الهجرة المختلسة .

فهناك مئات الألوف من الناس يرغبون فى المهاجرة إلى الولايات المتحدة أو إلى بريطانيا العظمى أو إلى فرنسا أو إلى مصر .

ويكاد لا يفلح أحد منهم فى أن يهاجر خلسة .

لأن فى هذه البلاد حكومات ، تعلم كيف تقبض على ناصية الحال .

ولا عذر يلتمس للحكومة البريطانيـة ، فى فلسطين ، وهى تعلن عن وجود عشرات الألوف من المهاجرين غير الشرعيين فى البـلد .

فإما المسألة عجز وإما هى تواطؤ .

والفرضان لايشرّفان .

فللدول العربية أن تذكر ، فى دعايتها للدفاع عن فلسطين العربية ، أن كل من دخل فلسطين خلسـة ، شأنه شـأن من يكون قد دخل الولايات المتحـدة أو الجزر البريطانيـة أو مصر أو أى بلد فى أنحاء العالم ، خلسة .

لامصير له إلا الترحيل .

ووجوده فى فلسطين إنما هو دليل على عجز الإدارة البريطانية أو على تواطؤها مع اليهود .

ولا يخفى أن بريطانيا يحرجها ذكر الإرهاب المسلح فى فلسطين ، أو ذكر الهجرة غـير الشرعية إليهـا . فلا يصح للعرب أن يفوتهم ، فى المناسبات القليلة التى تسنح لدعايتهم ، أن يذكروا من الحجج مايحرج الخصم ، وهى خير الحجج .

العدالة الدولية لا وجود لها

أطلنا ، فيما تقدم ، فى ترديد ما قاله غيرنا ، مراراً وتكراراً ، من أن علاقة بريطانيا العظمى بفلسطين إنما تقوم على أساس قرار مجلس عصبة الأمم بندب بريطانيا وصية على فلسطين . والوصى لا حقوق له ، إنما عليه واجبات ، تطوع لتحملها . لأن الوصاية هى دائما أبداً فى مصلحة القاصر ، وليست فى مصلحة الوصى .

إلا أن هذه المبادىء التى يمجدها القانون المدنى ، يهزأ بها القانون الدولى ، لأن العلاقات الدولية ينقصها العامل الجوهرى الذى يرجع إليه كل الفضل فى استقرار العلاقات المدنية ، وهو وجود محاكم ذات ولاية إجبارية ، تقضى بين من يتقاضون إليها ، وإلى جانب المحاكم سلطة تنفيذية تتولى تطبيق الأحكام بالقوة الجبرية ، فتقوم العدالة بفضل القضاء والتنفيذ .

أما فى العلاقات الدولية ، فلا قضاء ولا تنفيذ .

وما محكمة العدل الدولية ، الملحقة بهيئة الأمم المتحدة ، إلا اسم على غير مسمى ، لما هو معروف من أن لا ولاية قضائية لها ، ولا يجوز لها أن تنظر فى أى نزاع كان ، إلا إذا تراضى الطرفان على الاحتكام إليها فيه . وبعد الاحتكام ، لا ينفذ الحكم إلا برضا الدولة المحكوم عليها ، أو بإعلان الحرب عليها . ومن يلجأ إلى الحرب لتنفيذ حكم دولى ، سوف يرجع انتصاره فى الحرب ، أو قهره فيها ، إلى قوة سلاحه ، لا لقوة حجته أو شرعية حكمه .

فما الفائدة إذن من تذكرة بريطانيا العظمى بحقيقة مركزها فى فلسطين ؟ وما الفائدة من الرجوع إلى نص وعد بلفور ، وإلى نصوص قرارات عصبة الأمم ؟ وما فائدة العرب فى أن يقولوا إن قضيتهم عادلة ، ما دامت العدالة لا وزن لها فى معاملة الدول بعضها لبعض ؟

جوابنا على هذه الأسئلة أقوى عملياً منه نظريا .

ولبّه أن كل دعاية دولية إنما توجه إلى الرأى العام فى البلاد المتمدينة والرأى العام ، وإن كان لا يعتبر سلطة ، إلا أن له سلطانا لا ينكر .

والالتجاء إليه قد لا يكفى لتحقيق الحق . وإنما هو يمهد للحق ، فى أذهان الناخبين ، وفى قرارة نفوسهم ، بعض المسالك والسبل . على شرط أن تكون الدعاية حججها بسيطة ، قوية ، يدركها كل قارىء وكل مستمع ، وترسخ فى ذهنه ، وتؤثر فى تفكيره وحكمه ، من حيث لا يدرى .

لا نقول أن الحجج وحدها ستكفى لنجدة فلسطين .

إنما نقول ما هو بدهى : إن الحجج القوية خير من الحجج الضعيفة. وإن الحجج التى تنطوى على الهجوم خير من الحجج التى لا تعدو الاستعطاف . وإن العودة إلى مصدر الداء — وهو تصريح بلفور — لتفنيده ، وإبراز مواطن الضعف فيه والمغالطة الدولية التى يقوم عليها ، خير ، فى عرفنا ، من ضياع السنوات فى مناقشة الكتب البيضاء والتقارير البريطانية والدولية التى ينقض بعضها بعضاً ، وتسير بنا من سيىء إلى أسوأ ، وتأتى لنا فى كل يوم بحلول يكون مقترحوها أول من يسلم بأنها لن تحل المشكلة ، لأن المشكلة أصبحت ، فى نظر البريطانيين ، غير قابلة لحل يرضى جميع من تريد بريطانيا إرضاءهم .

أما الشرق ، فلا يريد إلا أن يرضى الحق ، وهذا بالرجوع إلى تصريح بلفور . فهو الطريق الأصلى المعبد .

والكتب والتقارير والحلول الوسطى هى الأزقة .

ومن يبتغى الحل يجب ، فى رأينا ، أن يظل فى الطريق ، ولا يدع السياسة البريطانية تستدرجه إلى الأزقة والحارات .

ومن سار فى الدرب وصل .

مثل للدعاية فى الوقت الحاضر

ونستسمح القراء ، كما نستسمح الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى أن نثبت فيما يلى بياناً أذاعته الأمانة فى الصحف المصرية فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، جاء فيه عن الخطة التى رسمت للوفود العربيـة فى المؤتمر الذى تقرر عقده فى لندن فى ١١ سبتمبر ، لتداول قضية فلسطين بين الدول العربية وبريطانيا العظمى واليهود . يقول البيان :

« ينتظر أن يحاول ممثلو الأمم العربية حصر أبحـاث المؤتمر فى المسائل التالية :

« إن القوانين الدولية لا تبيح تغيير الوضع السياسى لفلسطين دون رضى سكانها ، حتى أن مبادىء الوصاية الدولية نفسها تحظر كل تغيير من هذا النوع ، إلا على الأسس التى قررت فى ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

« إن فى العالم ملايين من منكوبى الحرب والكوارث الطبيعية ليسوا يهود . فما معنى الاهتمام بفريق دون آخر من هؤلاء المنكوبين ولماذا لا ينظر إليهم جميعاً نظرة واحدة على أساس .

« لن يكون المهاجرون اليهود إلى فلسطين أسعد حظاً منهم حيث هم الآن لأنهم لن يستطيعوا الاقامة فيها إلا فى معسكرات ، ولا المعيشة إلا من الاعانات والتبرعات ، ولأن فلسطين لا تقوى على استيعابهم .

« إذا كان انتصار الحلفاء قد كفل للناس الحريات الأربع ، فإن هذه الحريات ستكون مكفولة فى أوربا مثلها وأكثر منها فى كل بلد آخر ، وإذن لا يبقى مبرر للخوف فى نفوس اليهود ، وسيكونون فى أوربا وأمريكا أسعد حظاً منهم فى أى بلد آخر فى الشرق ، وخاصة أن الصهيونية جمعت لهم أموالا طائلة ، تكفى لاعادتهم إلى بلادهم الأصلية ، وتأمين رغد العيش لهم فيها .

« ان ميثاق هيئة الأمم المتحدة يقضى بإلغاء الانتداب ، وإعلان استقلال فلسطين أو وضعها تحت الوصاية ، وسيطلب العرب لفلسطين الاستقلال التام ، لأنها لاتقل رقياً عن دول كبيرة مستقلة .

« لايمكن أن يستقر السلم فى فلسطين ولا فى ربوع الشرقين الأدنى والأوسط إلا بحل قضية فلسطين حلا عادلا ، ولا يمكن أن يكون الحل عادلا إلا بإعادة فلسطين إلى أصحابها الحقيقيين القاطنين فيها منذ قرون ، ورد جميع حقوقهم إليهم وصد الغزو الصهيونى الجارف عنهم والقضاء على الصهيونية قضاءاً مبرماً فى العالم كله ، لامن بلادهم وحدها » ؟

هذا كلام جميل . إلا أننا نأخذ عليه أنه بالغ فى التزام جانب الرزانة . ودافع بدلا أن يهاجم . ونظر إلى اليهود كأنهم فريق له مكانة دولية ، فى حين أنهم ، فى كل بلد ، مواطنون لا يختلفون عن غيرهم ، إلا من حيث عقائدهم الدينية . ولا شأن لفلسطين فى سعادتهم حيث هم ، أو فى بؤسهم حيث يكونون . ولا أثر فى البيان للحجة الكبرى التى تزعج اليهود الأميركيين والبريطانيين والفرنسيين والروسيين :

ألا وهى السؤال الذى يجب أن يوجه إلى كل صهيونى : هل أنت تمتّ « لشعب » يهودى ، فتكون فلسطينى الجنسية ؟ أم أنت أمريكى أو بريطانى الجنسية ، ولا شأن لدولتك فى دينك ؟ أم نريد لأخوانك اليهود ولك ، حقوقاً دولية خاصة ، وأن تكون لكل منكم جنسيتان ، إحداهما أصلية والأخرى إحتياطية ، يختارون ، فى الشقاء أو الهناء ، فى الحرب أو فى السلم ، إحداهما التى يرونها أنسب للساعة ؟ فهم فى دولتهم مواطنون مؤقتون . وهم بالنسبة لفلسطين أبناء راحلون ، سوف يعودون إليها وقتما يشاؤون ؟ ؟ ؟

لا يخالجنى ريب فى أن تكرار هذا السؤال والدأب على نشر هذه الحجة فى مقدمة غيرها ، سوف يكسب لفلسطين العربية إحدى عشر مليوناً من الأنصار الأقوياء : وهم الإحدى عشر مليونا من اليهود المستقرين فى شتى بلاد العالم ، والذين يعملون جهدهم ليصرفوا الأنظار ، حيث هم ، عن كونهم « يهوداً » وليقيموا الأدلة على أنهم «مواطنون» لهم وعليهم ما لغيرهم وما عليهم من واجبات ومن حقوق .

مصالح بريطانيا العظمى فى فلسطين

ولا يسعنا فى بحثنا هذا ألا نشير إلى أن خطر الصهيونية ليس بالخطر الوحيد الذى يهدد فلسطين العربية .

ونظراً لأن الخطر الذى نعنيه لا يبدو فى ضوء النهار ، ولا يرغب فى أن تسلط عليه الأنوار الكاشفة له ، وقد يكون حقاً وقد يكون حدثا وتخمينا ، فنكتفى بأن نترجم عنه بعض فقرات وردت فى المجلة الأميريكية الكبيرة المتخصصة فى الشئون الدولية ، وهى مجلة « تايم » عن عددها الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ ؛ قالت المجلة :—

« إن الأرض الواقعة فى ملتقى أوربا وآسيا وأفريقيا أصبحت ممراً هاماً فى القرن العشرين الذى تغلب عليه الصبغة الميكانيكية . فليست هذه البلاد اليوم طريقاً عسكرياً هاماً ، ومطاراً واسع الأرجاء ، فحسب . وانما هى تجاور قناة السويس . والزيت يخترق أراضيها . فوراءها يقع ٤٢ ٪ من الزيت الذى اكتشف فى العالم إلى الآن ، وهو الكمين فى صحارى العراق وإيران والمملكة العربية السعودية . وتمرّ إحدى أنابيب الزيت الحيوية بفلسطين ، لتربط بين الآبار العراقية التى تستغلها بريطانيا ، وميناء حيفا . وهذه الأنابيب لا تخلو من الفوائد فى وقت السلم . أما فى وقت الحرب ، فهى ضرورة حيوية . ولا تنوى بريطانيا العظمى أن تفرط فى شىء من هذا .

« وبريطانيا لا تحتاج إلى الزيت فحسب . وإنما هى تحتاج أيضاً إلى القواعد. فالاضطرابات المصرية قد أجبرت بريطانيا على الخروج من مصر .

وفلسطين — وبها ميناء حيفا (ليحلّ محل ميناء الاسكندرية) وسهول النقب (لتقام فيها المطارات) — هى القاعدة التالية المتوفرة لحماية طرق المواصلات الرئيسية الحيوية نحو الشرق الأقصى .

« وتنظر الحكومة البريطانيـة إلى المشكلة الفلسطينية فى ضوء الاحصاءات الجامدة التى تظهر الحقائق الواقعة الآتية : —

يبلغ عدد اليهود فى العالم كله إحدى عشر مليوناً .

ويبلغ عدد العرب خمسين مليوناً .

ويبلغ عدد المسلمين فى العالم مائتين وتسعة ملايين » .... ؟

واسترسلت المجلة بعد ذلك فى استعراض وجوه المشكلة الفلسطينية وعلاقتها بسياسة الولايات المتحدة ، مما لا نرى محلا لنقله فى هذا البحث الموجز .

وإنما أوردنا ما تقدم ، للتذكرة العابرة بأن فلسطين لا يخشى عليها فقط من الهجرة الصهيونية ، وإنما يخشى عليها أيضاً من موقعها الجغرافى ومن حاجة بريطانيا العظمى إلى الزيت وإلى القواعد الاستراتيجية .

وستراعى بريطانيا حاجتها هذه أضعاف مراعاتها لمطالب الصهيونيين. وأسهل عليها ، مراراً وتكراراً ، أن تضرب صفحاً عن تصريح بلفور ، من أن تغفل مطالب رجالها العسكريين .

ولا سبيل إلى الإلمام بقضية فلسطين ، وإلى وضع قواعد ثابتـة للدعاية التى تتولاها الدول العربية للدفاع عن مصير فلسطين العربية ، إلا مع مراعاة كل ما كشفت عنه المجلة الأميركية التى استشهدنا بها ، من عوامل خفية لها خطورتها البالغة ، وتدعو إلى الحـذر والحيطة .

أركان الدعاية الدولية

لقد عرضنا فيما تقدم العوامل الدولية الشتى التى تتنازع فى فلسطين . وبيّنا الأركان التى ينبغى ، فى رأينا ، أن تبنى الدول الشرقية عليها الدعاية الدولية المركّزة التى تتولاها لإنقاذ فلسطين ، بوساطة إقناع الرأى العام فى العالم .

ونلخصها مرة أخرى ، لأن الدعاية لا تنفع إلا بالتكرار . والإقناع لا يكون إلا بالترديد .

أولا — ليس من مصلحة اليهود فى العالم كله أن يقولوا إنهم «شعب» . فهذه الدعوى الواردة فى تصريح بلفور ، لا بد — إذا استمر فيها — أن تنقلب على اليهود فى بلاد العالم ، كما انقلبت عليهم فى ألمانيا الهتلرية . وإنما اليهود مواطنون ، لا يختلفون عن غيرهم إلا من حيث الدين . والدول لا شأن لها فى الأديان .

ثانياً — ليس من مصلحة العالم أن يبتدع نظرية إنشاء « المنازل القومية » لعناصر معينة . وإنما ابتدعت بريطانيا العظمى هذه النظرية لمداهنة اليهود الأمريكيين . ولحمل اليهود الألمان على خيانة وطنهم .

ثالثاً — ليس من مصلحة الاستقرار فى العالم أن يعترف بوجود « روابط تاريخية » بين بلاد معينة ، وشعوب معينة ، هجرتها من ألوف السنين أو من مئات السنين. على أن تبنى على هذه الروابط حقوق تلحق الضرر بمصالح الأهالى الحاليين .

رابعاً — إن وعد بلفور لم يصدر لدفع الاضطهاد عن اليهود . ولم يصدر لإيواء يهود أوروبا الوسطى فى فلسطين دون سواهم . وإنما

صدر ليهود بلاد الحلفاء والأعداء على السواء ، لتمكينهم من إعادة تشييد « مركز رمزى » لهم فى أرض الميعاد . ولا يفهم أن يعلن يهود بريطانيا وأمريكا وفرنسا وغيرهم تأييدهم لهجرة اليهود إلى فلسطين . ثم هم لا يهاجر أحد منهم . وإنما يتركون الهجرة وقفاً على الألمان والبولنديين .

الحل الممكن لمشكلة فلسطين

إننا ، فيما سبق ، أبرزنا أسس الجور الواقع على فلسطين ، وأظهرنا أن البدع الثلاث التى يقوم عليها وعد بلفور يجب على اليهود ، قبل غيرهم ، أن يحاربوها . وإلا جرّت عليهم ، فى المستقبل القريب أو البعيد ، وفى جميع بلاد العالم أو أغلبها ، نتائج وبيلة ، يستلزمها منطق هذه البدع بالذات .

وقد أذاعت الحكومة الفلسطينية ، فى منتصف أغسطس سنة ١٩٤٦ الأرقام الآتية عن سكان فلسطين فى آخر سنة ١٩٤٥ : —

العدد الإجمالى للسكان	١ر٨٣٤ر٩٣٥	نفساً
المسلمون	١ر١٠١ر٥٦٥	»
اليهود	٥٥٤ر٣٢٩	»
العرب المسيحيون	١٣٩ر٢٨٥	»
آخرون	٣٩ر٧٥٦	»

فإلى اليوم لا يبلغ العدد الإجمالى لليهود فى فلسطين ثلث عدد مجموع السكان

فهم أقلية . وسيظلون أقلية ، حتى ولو نقل إلى فلسطين المائة الألف

المهاجر الجدد الذين أوصت لجنة التحقيق البريطانية الأميريكية فى سنة ١٩٤٦ بإيوائهم فى فلسطين .

والعرب لهم من وفرة نسلهم ، ومن شدة بأسهم ، مايحول حتما دون أن يصبح لليهود فى فلسطين الأغلبية العددية التى إليها يرجع القول الفصل فى كل نظام ديموقراطى صحيح .

والحل العملى العادل السخى لمشكلة فلسطين — فى ظل الأوضاع الديموقراطية الصحيحة التى دارت ، لنصرتها وتوطيدها ، رحى الحرب العالمية الثانية — قد جاء فى المذكرة التى قدمتها فى مارس سنة ١٩٤٦ اللجنة العربية العليا إلى لجنة التحقيق البريطانية الأميركية ، وهو أن يكفل للخمسمائة ألف يهودى ، المقيمين فى فلسطين الآن إقامة شرعية ، التمتع بجميع حقوق الرعوية فى الدولة العربية الفلسطينية الديموقراطية المقترح تنظيمها دستورياً .

ومن يقبل من اليهود الفلسطينيين هذا الوضع الطبيعى — الذى يتفق تماما والأوضاع القائمة الآن فعلا لليهود فى بريطانيا العظمى وأميركا وفرنسا ومصر وجميع البلاد المتمدينة ، كان به .

وإلا ، فليس مايمنع المهاجر اليهودى من أن يعود إلى بلده الذى رحل عنه منذ نيف وعشر سنوات فقط .

ونكرر ما سبق أن أوردناه أن فلسطين الآن تتكون الأغلبية العظمى فيها للمهاجرين اليهود ، من حوالى ١٣٠ ألف بولندى و ٣٥ ألف ألمانى و ٣٠ ألف روسى .

ولانعلم بأى سبب يبرر تمييز أى من هؤلاء على عرب فلسطين الأصليين ،

وتغليب مصلحة البولندى اللاجىء أو الألمانى اللاجىء على العربى الفلسطينى المنبت، إلا إذا قيل بأن هذا التمييز أساسه تفضيل قوم على قوم، ودين على دين .

فليعامل اليهود فى فلسطين

كما يعاملون فى جميع البلدان المتمدينة

لعل ماقدمنا من بيانات وتعليقات يلقى على المسألة الفلسطينية ضوءاً قد يسمح للذين يسعون إلى حلها بأن يهتدوا إلى سواء السبيل ، بدلا من أن يواصلوا تخبطهم فى الظلام الاصطناعى الكالح ، لايخرجون من مأزق إلا ليلجوا مأزقاً أدهى .

فلا حلّ لقضية فلسطين فى محاولة تنظيم الهجرة إليها . أو فى محاولة تقسيمها . أو فى محاولة إقامة نظام اتحادى فيها . أو حكومة مزدوجة أو ثلاثية (عربية يهودية بريطانية) فيها .

وإنما الحل الأوحد أن يكون أهلها جميعهم مواطنين ورعايا ، للدولة الفلسطينية ، فى ظل حكومة دستورية ديموقراطية ، تقوم على أساس النظام النيابى البرلمانى ، يعرف للأغلبية حقوقها وللأقليات حقوقها ، دون اضطهاد أو استبداد أو تميز مجحف أو تفضيل مصالح فريق على فريق .

أما إذا أريد تغليب المصالح غير المشروعة التى تدعيها أقلية من المهاجرين اللاجئين ، على المصالح المشروعة الثابتة للأهالى المستقرين ، المواطنين الأصليين ، فهو العمل على إشعال حرب ستدور رحاها

إلى غير تهادن . ولن تنتهى إلا بإعلاء كلمة الحق ، وإقامة العدل المجرد ، وهو ماليس للصهيونيين أية مصلحة فيه .

وسائل الدعاية الدولية المقترحة

هذه إذن هى أركان الدعاية الدولية المقترحة .

والآن يسأل السائل : كيف يكون للشرق أن يتولى هذه الدعاية فى الأوساط الدولية ، وكلنا يعلم أن الصحافة الكبرى ، فى العالم بأجمعه ، يملك اليهود معظمها .

والصحف الكبرى التى لا يملكها اليهود ، مضطرة هى أيضاً إلى مجاملتهم ، لأنهم فى طليعة المعلنين فيها ، والإعلانات التجارية كما لايخفى ، هى عصب الصحافة ، وهى أهم موارد أرباحها ، بل لابد منها لتغطية نفقاتها .

ولاتجسر صحيفة كبرى على إعلان العداء لليهود ، من جراء ما قد تنشره عن قضية فلسطين ، لأن اليهود فى هذه الحالة سيحجمون عن الأعلان فيها .

ومن المعلوم أن صداقة العرب لهذه الصحف لن تجدى ، من الوجهة التجارية ، فتيلا .

فالصحف إذن موالية لليهود بحكم الضرورة الاقتصادية ، ومناوئة للعرب بالتبعية ، ولو أن جمهور المحررين غير اليهود على علم تام بعدالة قضية العرب ، وشذوذ البدع البلفورية .

وكذلك حال رجال السياسة فى بريطانيا العظمى وفى الولايات المتحدة الأميركية .

جلهم متنورون ، يعلمون تمام العلم أن العدالة الدولية فى جانب عرب فلسطين . إلا أن مصالحهم الانتخابيـة تدعوهم إلى خطب ودّ اليهود المسيطرين على الصحافة العالمية . لذلك تجىء قراراتهم فى شأن فلسطين على النحو الذى يشاهده الشرق يوما بعد يوم ، وكل يوم يأتى لفلسطين بما هو أشد ظلماً من سابقه . والدافع هو المصالح الانتخابية والصحافية فى أميركا وبريطانيا .

والضحية الصغرى هى الرأى العام فى هذين البلدين يغررون به .

والتضحية الـكبرى هى فلسطين العربية .

فما الحيلة ، والحالة هذه ؟ ؟

اختيار حجج قوية بسيطة

نقول بصراحة ، نأمل فى ألا يشعر أحد بأنها ماسة به — لأن غرضنا جميعاً ابتغاء مصلحة فلسطين ، لوجه العروبة الخالص — نقول إذن إنه ، مع ضيق مجال الدعاية الدولية فى وجه العرب ، يجب علينا ، بادىء ذى بدء ، أن نركز دعايتنا فى حجج قليلة العدد ، قوية الأثر ، قريبة إلى إدراك العامة والخاصة ، يتفق العرب جميعاً على تكرارها ، المرة تلو المرة ، فى كل مناسبة تتاح لهم ، لأن تكرار الحجج البسيطة القوية هو مفتاح كل دعاية يقصد بها التأثير فى الرأى العام العالمى .

الهجوم لا الدفاع

وعندنا أنه يجب على الدول الشرقية أن تكف ، كلما ذكرت فلسطين ، عن كل عبارة يشتم منها الاستعطاف ، أو يطلب فيها عدل أو إنصاف .

فى الميدان الدولى ، العدالة والقوة مترادفان . ولا ينصف إلا كل قادر على أن ينتصف بنفسه ، ويأخذ حقه بالاستيلاء لا بالاستئذان .

والهجوم خير من كل دفاع . وتهديد الجار بإشعال النار فى منزله يحمله على أن يسرع إلى معاونتك فى إطفاء النار التى تلتهم منزلك .

ومصارحة اليهود ، فى كل مناسبة تسنح ، بأن اعتبارهم « شعباً » سوف يفتح الباب للتمييز العنصرى ، الذى فيه القضاء عليهم فى البلاد الديموقراطية ذاتها — سوف يجعل اليهود يكفون عن تضامنهم الدولى الذى يتعارض مع قوميتهم المحلية ، وسوف يخفض من غلواء تمسكهم بالمنزل القومي وبالروابط التاريخية التى أتحفهم بها بلفور فى وعده المشئوم على العرب واليهود على السواء .

والرجوع فى كل مناسبة إلى صك الانتداب سوف يحمل الدولة التى انتدبتها عصبة الأمم ، المنقرضة . على فلسطين على أن تقف عند حدود صك الانتداب طبقاً لحرفيته .

ونجمل كل ذلك مجدداً فنقول : خير وسائل الدفاع إنما هى الهجوم.

الدعاية الدولية غير المباشرة

وفضلا عن ذلك فهناك باب الدعاية الدولية غير المباشرة .

فدول الشرق ومصر أصبحت اليوم تشترك فى هيئات ومؤتمرات واجتماعات دولية لا حصر لها .

ولكل من هذه الهيئات جداول أعمال تتضمن شتى الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية .

والأرجح أنه لن يخلو جدول من هذه الجداول من عمل يمكن أن يربط بينه وبين قضية فلسطين ، إذا نظر إليها من الزاوية التى تتفق والعمل المعروض ، مع إفساح المجال لذكر وضع من أوضاع القضية الفلسطينية بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، مما قد يساعد بعض الأعضاء المشتركين فى هذه الهيئات أو المؤتمرات أو الاجتماعات ، على تكوين رأى شخصى فى قضية فلسطين قد يصححون به النتائج التى يذهب زملاؤهم إليها بتأثير الصحافة العالمية الموالية لليهود .

ونستأذن فى أن نذكر مثلا ، نحن أبعد ما يكون عن اعتباره قدوة تقتدى، وإنما نورده لأنه يساعدنا على تصوير ما نقصده من الدعاية الدولية غير المباشرة .

إن الاتحاد البرلمانى الدولى كان قد أدرج فى جدول أعمال الاجتماعات التى عقدها مجلسه فى كوبنهاجن فى أبريل سنة ١٩٤٦ — وقد تشرف كاتب هذا بتمثيل مصر فى هذه الاجتماعات — مسألة اقتصادية بحتة : هى النظر فى تنظيم هجرة الجماعات من العمال ، من البلاد التى يكثر فيها المتعطلون ، إلى البلاد الغنية بمواردها الطبيعية ، إلا أنها غير قادرة على استغلالها الاستغلال الأوفى ، لنقص الأيدى العاملة بها . فمن مصلحة المجتمع البشرى أن تنظم هجرة العمال من بلادهم الأصلية الذين لا يجدون فيها عملا، إلى بلاد جديدة يضاعفون مواردها ، فيزيدون فى ثروة المجتمع.

فبذلت الجهود للربط بين مسألة تنظيم هجرة الجماعات هذه ، وبين قضية فلسطين. وانتهى الأمر إلى أن تفضل الاتحاد البرلمانى الدولى فعهد إلىّ بأن أضع التقرير الذى يوزع على جميع حضرات أعضاء البرلمانات فى العالم من المشتركين فى المؤتمر العام المقبل للاتحاد البرلمانى الدولى — وينتظر أن ينعقد بالقاهرة فى ٧ إبريل سنة ١٩٤٧

التقرير الملحق عن هجرة الجماعات

وقد توليت وضع هذا التقرير عن تنظيم هجرة الجماعات ، على عجل لضيق الوقت ، فى صيف سنة ١٩٤٦ . وقد تولى الاتحاد البرلمانى الدولى طبع هذا التقرير باللغتين الفرنسية والانجليزية . ووزعه على جميع البرلمانات المنضمة إليه ، ولا يخفى ما فى هذا من دعاية دولية مفيدة ، لا تكلفنا شيئاً غير التفكير والتدبير .

وأتشرف بأن أثبت فيما يلى نص هذا التقرير ، لعل من يتفضل بالاطلاع عليه يجد فيه بعض البيانات المفيدة عن الوجهة الدولية لقضية فلسطين ، وجهد زهيد للحيلولة دون تحويل فلسطين إلى ملجأ دولى للمضطهدين اليهود الراغبين فى الرحيل عن بلادهم إلى غير عودة .

* * *

لعلنا نوفق جميعاً ، كل على قدر طاقته ، إلى ما فيه بعض الخير لفلسطين العربية الشهيدة ، فى ظل الذائد عنها ، المدافع عن كيانها وكرامتها ، مليكنا المحبوب الفاروق .

تقرير مقدم إلى المؤتمر العام للاتحاد البرلماني الدولي

باسم اللجنة الدائمة للشئون الاقتصادية

من

جفرى بطرس غالى بك

عضو مجلس النواب المصرى

عن

هجرة الجماعات

إن البحث فى مسألة هجرة الجماعات ، وتنظيم نقل السكان من مناطق إلى مناطق أخرى ، يتطلب ، بادىء ذى بدء ، أن نحدد للبحث حدوداً يقف عندها . ذلك لأن هـــذه المسألة ، مثلها فى ذلك مثل غيرها من المسائل التى تتعلق بمصـالح المجتمع البشرى ، لهـا فروع وشجون ، يشتبك بعضه ببعض، ويتشعب بعضه من بعض . وعلى الباحث أن يواصل بحثه فى ميادين سياسية واقتصادية واجتماعية شتى .

فالبحث فى هجرة الجماعات هو البحث فى الوسائل الدوليـة لمكافحة البطالة . وهو البحث فى مشكلة تكدس السكان بسبب ازدياد المواليد . وهو البحث فى الشئون الديموغرافية ، بغية توزيع الناس بين البـلاد ، للعمل على استغلال الموارد الطبيعية غير المنتفع بها فى الوقت الحاضر . وهو البحث فى إنصاف الأقليات العنصرية . وهو البحث فى شئون

اللاجئين السياسيين ، فى حاضرهم وفى مستقبلهم . وهو البحث فى وقاية بعض البلاد من مخاطر هجرة جماعات أجنبية عنها ، لا يمكن أن تندمج فى أهاليها ، وإذا فرض عليها هجرة هذه الجماعات إليها ، هددت مصالحها الحيوية . وهو كذلك البحث فى مكافحة التميز العنصرى المجحف . وهو البحث فى إفساح مجالات جديدة لمهاجرى الأمس والغد ، يعملون فيها ويفلحون .

ولكل من هذه البحوث خصصت فيما سبق تقارير ضخمة ، وبحوث جدية تملأ المجلدات . ولا نرمى الآن إلى أن نضيف قطرة إضافية إلى هذا البحر .

وإنما غرضنا أن نرجع بالمشكلة إلى عواملها الأساسية وبساطتها الأولية . ثم نحلل كلا من هذه العوامل ، فى ضوء ملابسات العهد الحاضر ، عهد ما بعد الحرب العالمية الثانية ، لعلنا بذلك نمهد للاتحاد البرلمانى الدولى سبيلا قد تؤدى إلى بعض الحلول العملية المجدية التى يمكن تنفيذها فعلا بالوسائل البرلمانية .

بحث مسألة هجرة الجماعات فى المؤتمرات البرلمانية الدولية السابقة

لقد سبق للاتحاد البرلمانى الدولى أن بحث مسألة هجرة الجماعات فى أكثر من مناسبة . فقد أدرجت هذه المسألة فى المؤتمر المعقود فى « برن » فى سنة ١٩٢٤ . فتولى المسيو فرناند — ميرلان وضع تقرير كان عنوانه : « مسألة السياسة الاجتماعية . الهجرة » .

وأدرجت المسألة فى جدول أعمال المؤتمر المعقود فى سنة ١٩٢٨ فى برلين وكان عنوانها : « مشكلات الهجرة » . وتولى الدكتور سلافكو سيسيروف التقرير .

وكذلك أدرجت المسألة فى المؤتمرين المنعقدين فى مدريد سنة ١٩٣٣ وفى بودابست سنة ١٩٣٦ . وكانت الظروف العالمية قد عادت وقتئذ إلى مجاريها الطبيعية . وبدأت ذكريات الحرب العالمية الأولى تتلاشى . ولم تكن غيوم الحرب العالمية الثانية قد تلبدت فى الأفق الأوربية . وكانت الولايات المتحدة الأميريكية قد نزعت إلى العزلة . فجاءت القرارات التى انتهى إليها المؤتمران المذكوران تجارى عهود السلم وهى العهود الغالبة العادية . فهى لذلك خليقة بأن نوليها بالغ اهتمامنا .

أما فى مؤتمر بودابست المعقود فى سنة ١٩٣٣ فكان العنوان العام المدرج فى جدول الأعمال هو « مكافحة البطالة وزيادة الأعمال » . وكان العنوان الفرعى : « هجرة الجماعات » .

وأما فى مدريد فى سنة ١٩٣٣ فكان العنوان العام : « المسائل الاقتصادية » . وكان العنوان الفرعى : « المسألة الديموغرافية وتأثيرها فى الأزمة العالمية » .

وسنسجل أولا فى تقريرنا هذا بعض الملاحظات والاقتراحات التى وردت فى التقريرين وفى القرارات التى عرضت على مؤتمرى مدريد وبودابست ، لأنها ، فى رأينا ، لا تزال تجارى الملابسات الراهنة .

مشكلة الهجرة فى مؤتمر مدريد فى سنة ١٩٣٣

استشهد المقرر المسيو ميلوناس ، فى تقريره القيم المقدم إلى مؤتمر مدريد ، بما قاله المستر هوفر ، رئيس الولايات المتحدة الأسبق ، من أن أوروبا بها من السكان ما لا يتفق مع مواردها . وإن مائة مليون منهم لا تستطيع أوروبا أن تغذيهم . وتأييداً لهذا القول أورد التقدير جداول تبين النسبة بين السكان وبين مساحة كل من البلاد الأوروبية . وانتهى التقرير إلى « أن ارتباط مصالح هذه البلاد بعضها ببعض يدعوها إلى أن تتفق فيما بينها على تنظيم الاقتصاد القومى والدولى . فيحلّ هذا التنظيم محل الاستقلال فى المعاملات الاقتصادية الداخلية والخارجية ، بين الأفراد ، وبين الجماعات ، وبين الدول » .

ويقول التقرير بعد ذلك : — « ينبغى على الدول أن تبحث ، مجتمعة ، شئون نقل السكان ، من المناطق المكتظة بهم ، إلى البلاد المفتقرة إليهم ، مع كونها ذات موارد طبيعية وفيرة ، تستطيع أن توجد للعمال مجالا جديداً للعمل . . . ونذكر من هذه البلاد على الأخص أفريقيا وأمريكا الجنوبية » .

وأضاف التقرير إلى ذلك ما يأتى : — « ويصح أن يتم الاتفاق على إقامة المهاجرين واستقرارهم ، بين الدول التى بها كثرة من السكان لا تجد عملا ، والدول التى تحتاج إلى المزيد من الأيدى العاملة وهذا دون أى مساس بحقوق السيادة المقررة لأية دولة من الدول . على أن يكفل للمهاجرين معاملة سخية . ويعد للهجرة برنامج اقتصادى وفنى ، للاستغلال الزراعى والصناعى ، ولاستغلال المناجم والغابات ، فى البلاد التى تحتاج إلى مزيد من السكان » .

وأورد التقرير بعد ذلك نبذات من المذكرات التى نشرها مكتب العمل الدولى فى يونية سنة ١٩٣١ . وكانت تتضمن اقتراحا بإنشاء بورصة أوروبية للعمل ، تتولى توزيع العمال طبقاً لمقتضيات العمل دولياً . مع إيجاد تعاون سياسى دولى يكفل للعمال الانتقال الحر بين البلاد التى تحتاج إلى الأيدى العاملة ، فى سبيل تنمية أسواق الاستهلاك .

واستشهد التقرير بعد ذلك ببحث مستفيض للسنيور « جيوزيبى دى ميكيليس » — وهو فى طليعة المتخصصين فى مكافحة البطالة بالوسائل الدولية — ومما جاء به : « هناك مناطق كثيرة غير مستغلة ، كلياً أو جزئياً ، تستطيع أن تكفل القوت لسكان كثيرين . فإذا نقل إليها فائض سكان البلاد الأوروبية المكتظة ، استقام الاقتصاد الأوروبى ، وعولج الاختلال المطرد فى أوروبا من جرّاء كثرة العمال وقلة المواد الأولية ».

وكان السنيور دى ميكيليس ينتهى فى بحثه إلى أن يتولى مكتب العمل الدولى إحصاء الأيدى العاملة التى يمكن نقلها نهائياً إلى الخارج . ثم تحصى الأراضى غير المستغلة القابلة لإيواء جماعات من المهاجرين ، مع تحديد مجال الاستغلال والإنتاج الذى يستطيع هؤلاء المهاجرون أن ينشئوه .

ثم ذكر التقرير الاتفاقات الثنائية التى أبرمت لتيسير الهجرات الجماعية بين فرنسا وإيطاليا ، فى سنة ١٩٢٦ ، لاستغلال مناطق الفوسفات فى تونس . وبين بولندا ودولة سان باولو بالبرازيل ، لبيع أراضى الاستعمار ، إلى أسر بولونية ، تستقر فيها وتنشىء بها زراعات مستقلة .

* * *

وإن كنا قد نقلنا ، فى تقريرنا هذا ، ما سبق أن أوردناه ، نقلا عن التقرير الذى عرض على المؤتمر البرلمانى الدولى الذى عقد بمدريد سنة ١٩٣٣ ، فذلك لأن العالم كان ، وقتئذ ، فى ظروف اقتصادية دولية يصح أن تعتبر عادية ، إذا ما قورنت بالظروف الدولية القائمة الآن ، غداة الحرب العالمية الثانية ، وهى ظروف استثنائية عابرة ، لا يمكن أن تتخذ أساسا ثابتاً لأوضاع دائمة .

مؤتمر بودابست سنة ١٩٣٦

أما فى مؤتمر بودابست ، فقد عرضت مسألة هجرة الجماعات على إنها بحث فرعى لمسألة مكافحة البطالة وتوسيع مجال العمل . ولقد تولى السنيور دى ميكيليس ، السابق ذكره — وهو مشهور فى الأوساط الدولية بتخصصه فى شئون هجرة الجماعات — وضع تقرير قيم اتخذه مؤتمر بودابست أساساً لمناقشاته .

وجاء فى هذا التقرير أنه يجب ، بادىء ذى بدء ، احترام مبدأين جوهريين يمكن ، بفضلهما ، تفادى المنازعات السياسية والأوضاع المحرجة التى يثيرها تنظيم هجرة الجماعات : « وهما مبدأ النظر فى المصالح ، مجردة عن الأشخاص . ومبدأ اشتراط قبول ذوى الشأن . وبعبارة أخرى ، فإن المبادىء والنتائج التى ننتهى إليها يجب أن يكون مفهوماً أنه لن يؤخذ بها إلا فى البلاد ومع الحكومات التى تريد ، بمطلق حريتها ، أن تولى اهتمامها تيارات الهجرة ، فردية كانت أو جماعية » .

* * *

أما هذان المبدآن اللذان اتخذهما التقرير المعروض على المؤتمر البرلمانى

الدولى فى سنة ١٩٣٦ أساساً وشرطاً لبحث المسألة ، فلا يزالان — فى عرفنا — القاعدة الجوهرية التى يشيد عليها ، دون سواها ، صرح تنظيم هجرة الجماعات وانتقال السكان من أوطان إلى أوطان ، وسنعود إليها فيما بعد لأهميتها البالغة .

* * *

وكان التقرير يورد الإحصاءات الخاصة بالبطالة التى كان مكتب العمل الدولى يتولى نشرها كل ثلاثة أشهر . وكانت الأرقام عن شهر مارس سنة ١٩٣٦ — أى قبل مؤتمر بودابست بأيام قليلة — كالآتى ، فى شأن عدد العمال العاطلين ، فى كل دولة من الدول الآتى بيانها :—

الولايات المتحدة الأمريكية	١٢ر٦٢٦ر٠٠٠	عامل متعطل
بريطانيا العظمى	٢ر٠٢٥ر٠٠٠	» »
ألمانيا	٢ر٨٦٣ر٠٠٠	» »
فرنسا	٥٢٩ر٠٠٠	» »
الدانمارك	١٤٠ر٠٠٠	» »
النمسا	١٤٥ر٠٠٠	» »
اسبانيا	٧٥٠ر٠٠٠	» »
إرلندا	١٤٢ر٠٠٠	» »
بولندا	٧٤٢ر٠٠٠	» »
سويسرا	١٢٠ر٠٠٠	» »

بلغ إذن عدد العمال المتعطلين فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى دول أوروبا — فيما عدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فلم يشملها الاحصاء — خمسة وعشرين مليونا . وإذا اعتبرنا أن كل

عامل متعطل يعول عائلة مكونة فى المتوسط من شخصين — بلغ عدد ضحايا البطالة فى الولايات المتحدة وفى جزء من أوروبا فقط خمسة وسبعون مليوناً من الأشخاص .

وكان التقرير يخرج من ذلك إلى أن البطالة ، إذا ما بلغت مثل هذا الحد الرهيب ، لا يمكن تداركها بالوسائل العادية . وأغرب ما فى الأمر ان البطالة فى أوروبا كانت ، إذا ما تفشت ، تكاد تقضى على تيارات الهجرة إلى خارج البلاد ، بدلا من أن تزيدها تدفقاً . فكان المتعطلون يفضلون البقاء حيث هم ، « حيث كانت إجراءات الهجرة العديدة المعقدة تثنى من عزائمهم ، وكان ارتفاع تكاليف السفر يقضى على آمالهم ، وكانت التشريعات المقيدة للهجرة تجعلهم يؤثرون البقاء فى بلادهم ، حيث كانوا يجدون بعض الضمانات الاجتماعية » .

وكان المقرر يوصى ، بعد ذلك ، بأن تتضافر عوامل ثلاثة هى أساس الإنتاج وهى : « العمل — والأرض والمواد الأولية — ورؤوس الأموال » . فبفضل تضافرها يمكن تخفيف الضغط عن البلاد المكتظة بالسكان ، بانتقال جزء منهم إلى البلاد التى بها من السكان أقل مما تحتمله مواردها » .

وكان القرار الذى أصدره مؤتمر بودابست يدعو الشعب البرلمانية القومية إلى « إزالة العوائق المحلية التى تعترض تيارات الهجرة . وإلى عقد معاهدات ثنائية أو عامة تيسر انتقال العمال ، من بلادهم إلى بلاد أخرى ، يتسع لهم فيها مجال الإنتاج » .

ثم وجه المؤتمر دعوته إلى الهيئات الدولية ، وعلى الأخص مكتب العمل الدولى « لوضع ميثاق عام تتفرع منه الاتفاقات التى تعقد بين

دولة وأخرى ، لحل المشكلات السياسية والقانونية والاقتصادية والمالية والاجتماعية ، التى يثيرها انتعاش تيارات الهجرة المنظمة ، نحو البلاد غير المستغلة الاستغلال الواجب » .

صفة الاستمرار فى أعمال الاتحاد البرلمانى الدولى

استعرضنا إذن ما سبق من أعمال للاتحاد البرلمانى الدولى ، فى مساهمته فى تنظيم هجرة الجماعات ، فى ضوء العوامل الدولية والمحلية السائدة وقتئذ .

وقد توسعنا بعض الشىء فى هذا الاستعراض لشعورنا بأن الاتحاد يستمد بعض مكانته ، وأهمية أعماله ، من صفة الاستمرار فى بحوثه وارتباط اللاحق منها بالسابق . فجهود الاتحاد اليوم فى بحث مشكلة هجرة الجماعات ما هى إلا مواصلة لجهود أمس ، ونتيجة منطقية لها ، يستلزمها تطور الظروف . ولئن كان الاتحاد البرلمانى الدولى قد اضطرته الحرب إلى وقف مؤتمراته السنوية العامة زهاء سنوات ست ، إلا أنه يعود اليوم ليتمم جهوده بالأمس ، ويكللها فى ظل الأوضاع التى خلّفتها الحرب .

الأوضاع الجديدة

فمن البدهى أن الأوضاع الدولية القائمة اليوم تختلف اختلافاً جوهريا عن مثلها فى سنة ١٩٣٣ أو فى سنة ١٩٣٦

فلقد أتت لنا الحرب العالمية الثانية التى دارت رحاها من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٥ ، بمشكلات مستجدة ، لم يكن لنا بها عهد فيما سبق .

من ذلك أن هجرة الجماعات لم تكن تبحث فى المؤتمرات البرلمانية الدولية السابقة إلا من حيث كونها وسيلة لمكافحة تعطل العمال . فالولايات المتحدة كانت ترزح تحت أعباء بطالة ثلاثة عشر مليوناً من المتعطلين . وكانت أوروبا على مثل هذه الحال . فكان فرضاً على الاتحاد البرلمانى الدولى ، وعلى عصبة الأمم ، وعلى مكتب العمل ، وعلى الهيئات والمؤسسات الدولية كافة ، أن تعمل كل منها غاية جهدها للمساهمة فى حل مشكلة البطالة ، بتيسير هجرة الجماعات إلى البلاد التى تحتمل إنشاء أعمال جديدة .

فالمشكلة وقتئذ إنما كانت مشكلة اقتصادية بحتة .

البطالة

ولا يخفى أن البطالة اليوم تلاشت خطورتها ، وزالت وطأتها فى أوروبا وفى العالم أجمع . فما من بلد يشكو اليوم من كثرة الأيدى العاملة . وإنما الدول كلها تشكو من أنها لا تجد ما تحتاج إليه من عمال ، لتعمير ماخربته الحرب ، وللانتقال بالإنتاج الصناعى من الذخائر والعتاد الحربى إلى المصنوعات والمنتوجات السلمية . فالمواد الأولية متوافرة اليوم. ها هو الفحم ينتظر عمال المناجم ليستخرجوه من جوف الأرض . ها هى المصانع تترقب من يعيد بناءها ، ويدير آلاتها مجدداً . ها هى المنازل المدمرة تنتظر مشيديها . ها هى الطرق المقطوعة فى حاجة إلى من يعبدها . هاهى الكبارى والقناطر والسكك الحديدية كلها فى أشد الحاجة إلى الأيدى العاملة التى تصلحها .

وبذلك تدب الحياة فى البلاد وتعود إليها خيراتها .

والدول التى خرجت من الحرب فائزة ، لا تقل حاجة إلى العمال عن الدول التى خرجت مغلوبة على أمرها .

فلقد أضاعت الحرب على الدنيا كلها سنوات من الإنتاج لا بد من أن تعوض .

فالعالم أمامه فترة من الزمن لن يشكو فيها تفاقم البطالة .

لماذا إذن رأى الاتحاد البرلمانى الدولى أن يدرج فى جدول أعمال مؤتمره المقبل ، تلك المشكلة القديمة ، مشكلة هجرة الجماعات ، التى ما كان ينظر إليها فيما سبق إلا على إنها وسيلة لمكافحة البطالة ، واليوم لا بطالة فى العالم ؟ ؟

لا يخالجنا شك فى أن الاتحاد البرلمانى الدولى إنما يرى اليوم ، فى هجرة الجماعات ، وسيلة لمكافحة داء جديد ، غير داء البطالة .

مشكلة اللاجئين

فقد اضطرت الحرب الأخيرة الملايين من الناس أن يهجروا بلادهم. فآوتهم بلاد أخرى ، راضية أو مجبرة . وإيواء هؤلاء اللاجئين مؤقت ، بالضرورة . فلا يحتمل أن يستقر اللاجئون حيث طوحت بهم الظروف . فيستوطنوا حيث حلوا . بل لا بد من ترحيلهم ، إن آجلا أو عاجلا .

اضطهاد اليهود

وهناك ملايين من اليهود ، من مواليد أوروبا الوسطى ، أصبحوا يشعرون بأنهم ، فى بلادهم وبلاد آبائهم وأجدادهم ، غرباء مضطهدون .

والسبب العانى أو الخفى لاضطهادهم هو دينهم . ويتكهنون بأن هذا الاضطهاد سوف يزداد عنفا وتعميما . فقبل أن تصبح حياتهم ، حيث هم ، لا تطاق ، يرغبون فى الهجرة ، جماعات .

الأقليات

وهناك ، فى كثير من البلاد الأوروبية وغيرها ، أقليات عنصرية ، غير يهودية ، تشعر بأن الأغلبية فى البلاد تضطهدها جهاراً . وقد يرجع الاضطهاد لأسباب شتى : من اختلاف فى اللغة ، أو فى الدين ، أو فى الملة ، أوالطائفة ، أو فى الميول السياسية أو الاجتماعية ، أو لعوامل تاريخية أو غيرها ، تجعل اندماج الأقلية فى الأغلبية أمراً مستحيلا . فإذا لم يتيسر الاندماج ، أو كانت الأقلية لاتريده ، قد يرغب عشرات الألوف أو مئات الألوف فى الهجرة ، أفراداً أو جماعات .

تكاثف السكان واكتظاظ البلاد

وهناك بلاد تزيد فيها المواليد ، بحيث يتكاثف المواطنون ، وتكتظ بهم البلاد ، فوق طاقتها . فينخفض مستوى المعيشة . وكلما انخفض هذا المستوى زادت نسبة المواليد . فتعم المجاعة ، وتنتشر الأمراض المزمنة والوبائية ، ويقل إنتاج البلاد ، وينضب الخير ، ولاسيما أن المناطق وفيرة النسل لا تعتمد ، فى الأغلب ، إلا على موارد الزراعة .

فيود أهالى هذه البلاد لو وجدوا للهجرة سبيلا . إلا أن هناك عوائق عنصرية ، أو غيرها ، تعترض هجرتهم .

تلك هى ، فى الآونة الحاضرة ، بعض مصادر الداء .

* * *

عن مشكلة اللاجئين بسبب الحرب

أما عن الملايين من الناس الذين أجبرتهم تطورات الحرب الأخيرة إلى هجرة بلادهم ، والالتجاء إلى غيرها ، سواء أكانوا من اللاجئين السياسيين أم من الفلاحين والعمال الذين نزحت بهم الجيوش عن مواطنهم ، لأسباب حربية أو سياسية أو اقتصادية ، تمهيداً لاستقرار الأمور على أوضاع جديدة فى عهد ما بعد الحرب ، فإنها لمشكلة هائلة ، ينتظر أن يوليها زميلنا المحترم المسيو كريستماس مولر ، الدانماركى — وهو من أساطين الساسة الأوروبيين المتخصصين فى مسائل اللاجئين — بالغ اهتمامه فى التقرير الذى عهد مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى إليه فى وضعه ، عن هذا الشطر من مشكلة هجرة الجماعات . فحسبنا كلمة وجيزة فى هذا الشأن .

لقد أورد المسيو ليوبولد بواسيير ، السكرتير العام للاتحاد البرلمانى الدولى ، نبذات هامة فى ذلك ، فى البحث القيّم الذى نشره فى « مجلة الاتحاد البرلمانى الدولى » فى عددها الصادر فى يوليو سنة ١٩٤٥ بعنوان : « الأسس الاقتصادية والاجتماعية التى يقوم عليها النظام فى عالم الغد » ، ننقل بعضها فيما يلى : —

« تسببت الحرب الحالية فى نقل فريق كبير من السكان ، بعضهم محل بعض ، مما لم يشاهد له مثيل فى التاريخ منذ غابر الأزمنة .

« ويقدرون عدد السكان المنقولين بثلاثين مليوناً من الناس . تختلف أعمارهم وظروفهم . واضطروا جميعاً إلى الرحيل عن منازلهم ، بسبب الحرب ، ونتائجها المباشرة وغير المباشرة . ولا شك فى أن عودة

هؤلاء الرجال والنساء إلى أوطانهم سوف يتفرع عنها كثير من المصاعب يزيدها تفاقماً أن من قد يتمكن منهم أن يعود إلى بلده سوف لايجد عنده إلا الخراب والدمار .

« قامت هذه الحركة الهجرية ، تحت ضغط الملابسات ، فى أثناء الحرب وبسببها . فيكون لها حكم خاص . أما تيارات الهجرة التى كانت تعنى الاتحاد البرلمانى الدولى فيما سبق ، وكان ينظر إليها كوسيلة لمكافحة البطالة ، فكان يشترط فيها قبول أصحاب الشأن لها ، بمطلق حريتهم . إلا أن القبول الحر يتطلب إلماماً كاملا بالأمر ، بعد أن تدرسه وتمحصه الهيئات المختصة . فعلى هذه الهيئات أن تبدأ من اليوم فى بحث مسألة هجرة الجماعات ، بغية توجيه مئات الملايين من اللاجئين ، ومن المرحّلين ، نحو بلاد يقلّ عدد سكانها عن حاجتها ، وتقبل مزيداً من النموّ الإقتصادى .

وقد لايجد فيها هؤلاء الظروف الاجتماعية التى ألفوها فى أوطانهم ، وإنما يجدوا فيها ما يمسك الرمق .

« وسينفسح أمام الذين أولوا مسألة هجرة الجماعات اهتمامهم فيما سبق مجال للعمل ، عند عودة السلم » .

« ومن البدهى أن مثل هذه المسألة لا تقدر أية دولة على حلها بمفردها . بل يجب أن تتضافر ، على معالجتها ، الهيئات الدولية المختصة التى تكون لها صفة عالمية شاملة . ويتجه التفكير فى ذلك إلى مكتب العمل الدولى وإلى الهيئات الدولية الأخرى ، فى مختلف البلاد التى تستطيع أن تنظم رحلة المهاجرين واللاجئين ، تمدّهم بما يحتاجونه من مساعدة مادية وأدبية . وقد يكون لبنك التعمير والمساعدة الدولى

الذى تقرر إنشاؤه فى مؤتمر « بريتون وودز » فى يولية سنة ١٩٤٤، نصيب فى ذلك ، مما سنعود إلى ذكره فيما بعد ، فى بحثنا للمسائل المالية » .

تلك الفقرات الواردة فى بحث السكرتير العام للاتحاد البرلمانى الدولى السابق ذكره ، نكتفى بنقلها هنا . ونحيل ، فيما عداها ، إلى التقرير الذى سوف يقدّمه فى ذلك المقرّر المسيو مولر .

إن الهجرة داء ... إلا انه داء ضرورى

قبل أن ننتقل إلى الأسباب الثلاثة المهمة الأخرى لهجرة الجماعات وهى اضطهاد اليهود ، واضطهاد الأقليات ، واكتظاظ السكان — نرى لزاما علينا أن نشير إلى حقيقة بينة ، وهى أن الهجرة ما هى للمهاجر إلا ضرر وضيق .

فكل إنسان إنما هو مطبوع على الاستقرار حيث ولد ، وحيث ولد آباؤه وأجداده . وعاشوا ودفنوا . فالمهاجرة ما هى إلا إبعاد عن الوطن . ورحيل عن الأرض التى نشأ بها وترعرع واستقر ، يتكلم لغتها ويستطيب مناخها ، ويندمج فى مجتمعها ، له فيها ما لغيره من المواطنين من حقوق وعليه ما على غيره من فروض ، سواء بسواء . يترك هذا كله ليبحث فى غربة عن قوت يومه . يرحل عن وطنه إلى غير عودة ترجى . هذا طعمه من طعوم الموت . لا يصح الالتجاء إليه ، ولا فرضه إلا لضرورة قصوى ، تقتضيها مصالح الفرد أو مصالح المجتمع .

نكرر إذن أن ترحيل الملايين من الناس ، من موطنهم إلى غربة ، أمر فى حد ذاته مكروه . هذا بدهى . وتترتب عليه نتيجة بدهية وهى:

أن خير علاج لمشكلة هجرة الجماعات هو الاستغناء عن هـذه الهجرة ، بالقضاء على الأسباب الداعية إليها .

المشكلة بالأمس كانت اقتصادية بحتة

فى عهد ما قبل الحرب الأخيرة لم يكن ينظر إلى هجرة الجماعات إلا لكونها من الضرورات الاقتصادية . وكان مجال البحث تنظيم نقل الأيدى العاملة ، من البلاد التى بها أفواج من العمال المتعطلين ، إلى البلاد التى بها موارد طبيعية ، لا سبيل إلى استغلالها لقلة الأيدى العاملة المحلية .

فنقل العمال من بلد إلى بلد كان فى مصلحة البلدين .

لذلك رأينا المؤتمرين البرلمانيين الدوليين المنعقدين فى مدريد سنة ١٩٣٣ وفى بودابست سنة ١٩٣٦ يوصيان بإنشاء بورصة دولية للعمل ، وعقد اتفاقات ثنائية ، أو عامة ، بين الدول المحتاجة إلى الأيدى العاملة ، والدول التى لديها عمال متعطلون ، لانتقال العمال ، مجاراة لمقتضيات الاقتصاد السياسى ، فى مصلحة البلدين المهاجر منه والمهاجر إليه معاً .

المشكلة اليوم إنسانية بحتة

أمّا اليوم ، فالحرب التى وضعت أوزارها ، خلّفت ، فى عهد السلم ، مشكلة ذات صبغة إنسانية بحتـة . مضمونها العمل على ترحيل فريق من المواطنين ، يرغبون فى التخلص من نير اضطهادهم على يد أغلبية مواطنيهم ، لأسباب ترجع إلى اختلاف العنصر أو الدين أو اللغة أو المنبت .

فهناك أقليات عنصرية أو دينية تضطهدها الأغلبيات المسيطرة على البلاد ، اضطهاداً مزمنا غير محتمل . وما المهاجرة إلا للهروب منه .

إن المشكلة ، إذن ، إنسانية بحتة .

وقد أبرز المسيو ليوبولدبواسيير ، السكرتير العام للاتحاد البرلمانى الدولى ، هـذا التطوّر فى دوافع الهجرة ، فى بحث عنوانه « المسائل الاجتماعية والظروف الاقتصادية بعد الحرب الحالية » نشره فى « المجلة البرلمانية الدولية » فى عددها الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، فقال :

حالة الإنسان

« لا يخالجنا شك فى أن الضحيّة الأولى ، للحوادث التى توالت فى السنوات الثلاثين الماضية ، إنما هى الإنسان : اتخذ قرباناً للحرب ، ولنظريات سياسية وعنصرية واجتماعية جديدة . ولا محل هنا لاستعراض هـذه النظريات . فهى ماثلة فى الأذهان . ولا محلّ لتفنيد حججها . فحسبنا أن نورد نتائجها .

« لقد حرم مئات الألوف من الأفراد من أملاكهم ، وحيل بينهم وبين عائلاتهم ، وأبعدوا عن أوطانهم ، بل وأعدموا فى بعض الأحيان . وما كل ذلك إلا لآرائهم ، أو جنسيتهم ، أو عنصرهم . وصدرت قوانين تحرمهم صراحة من حقوقهم السياسية والمدنية ، بل ومن الحماية الشرعية التى كان يستظل بها ، فيما سبق ، كل فرد ، مهما كان مولده ، وأنجز ذلك على وجـه شامل ، مجاراة لنظريات مبتدعـة ، تتعلق بالدولة وبالمجتمع .

« ولا يتصور العقل أن المجتمع الدولى ، الذى سوف يقوم بعـد الحرب ، يستطيع أن يضمّ جنباً إلى جنب ، دولا بقيت على احترامها

للكرامة الإنسانية ، ودولا أخرى ، تستعبد الإنسان لمقتضيات النظريات السياسية أو الاجتماعية الخاصة . فالتعاون بين الفريقين محال بداهة .

« ولقد بيّن ذلك ميثاق فيلادلفيا ، الذى أقره مؤتمر العمل فى مايو سنة ١٩٤٤ ، إذ قال : « إن الناس جميعاً ، على اختلاف عقائدهم أو عناصرهم ، ذكوراً كانوا أم إناثا ، لهم الحق فى أن يسعوا ، فى حرية وكرامة ، فى سبيل تقدمهم المادى والأدبى ، فى ظل الأمن الاقتصادى ، مع تكافؤ الفرص . . . وإن تحقيق الظروف التى تؤدى إلى هذا يجب أن يتخذ مرمى أساسياً لكل سياسة قومية أو دولية »

« إن هذه الفقرة فى غنى عن كل تعليق . فهى تعطى المسألة الإنسانية ما يجب أن يكون لها من أولوية عند إعادة تنظيم العالم . وهى تكفل للإنسان حماية دولية . وهو شأن له خطورته ، إلا أنه جزء لا يتجزأ من حماية السلم . والواقع أن عصبة الأمم لم تكن لتجهل هذه المسألة . إلا أنها اكتفت فيها بحلول جزئية . ولم تشترط حماية «الأقليات القومية » إلا فى بعض البلاد . ولما كانت أوروبا قد قسّمت فى سنة ١٩١٩ ، طبقاً لمبدأ الجنسيات ، فكان يجب أن يعلّم المنتمون إلى كل من هذه الجنسيات أن يعيشوا ، بعضهم مع بعض ، دون أن يتمزقوا إرباً . لذلك فرض ، على أغلب الدول التى أنشأتها معاهدات الصلح ، أو أعادت تكوينها ، مواثيق تكفل حماية الأقليات العنصرية أو اللغوية أو الدينية . وعهد إلى عصبة الأمم فى أن تراقب تنفيذ هذه المعاهدات .

« على أن هذه الوسيلة النبيلة لم تنجح ، فى معظم البلاد ، لأنها

كانت ، فى الواقع ، غير منطقية وخطرة معاً . كانت غير منطقية ، لأنها ، بعد أن أعلت من شأن مبدأ الجنسيات ، أرادت أن تجعله ذا حدود واتزان . وكانت خطرة ، لأنها كانت تنقل إلى المحيط الدولى منازعات ذات صبغة داخلية ، فتزيدها خطورة وتفاقماً .

« وجرت تجارب عدة ، لم تنقصها الشجاعة ، وكانت فى جنيف ، وفى غيرها مثار ، التعليقات الفياضة ، والمقالات المطوّلة . على أنها لم ترض الأقليات ، ولا الأغلبيات . فأخذت حماية عصبة الأمم تتلاشى وتنكمش شيئاً فشيئاً . والواقع أن عصبة الأمم لم يكن ينقصها حسن النية . بل إن النية الحسنة كانت متوفرة ، فى بعض الأحوال ، لدى الأغلبيات . صاحبة الشأن . وكثيراً ما كانت الأقليات هى التى تنزع إلى التصلب والتطرف ، وكانت تعيى حماتها ، بكثرة شكاياتها . فبعضها لم يكن يرضى بتطور الظروف الدولية التى كانت تجعلها قد تحولت من أغلبية سائدة إلى أقلية مسودة . وكانت الأمور تخضع لعوامل نفسانية ، لا تجدى فيها القوانين ، مهما أحكمت نصوصها ، فتيلا .

وهناك حل آخر أشد وأنجع : وهو ترحيل الأقليات ، من مواطنها الأصلية ، إلى مناطق يلاقون فيها إخواناً لهم فى العنصر أو أراضى بور قابلة للإصلاح الكلى أو الجزئى ، وقد وقعت قبل الحرب هجرات جماعية من هذا القبيل ، نظمتها وراقبتها هيئات دولية ، نخص بالذكر منها : الهجرات البلغارية واليونانية والتركية .

« وتبدو هذه العملية قاسية ، لأول وهلة ، إلا أنها لا تخلو من فوائد . صحيح أن الأقليات تفقد أعزّ ما تملك . إلا أنها تستطيع أن تعيش .

وقد تهتدى ، فى بلاد أخرى ، فى بعض الأحوال ، إلى وطن تستوطنه . على أن الحوادث الراهنة تثبت أن الدواء لم يشف الداء على الدوام » .

* * *

كتب ماتقدم ، ونشر ، كما ذكرنا ، فى نوفمبر سنة ١٩٤٤ . عندما كانت الحرب لاتزال رحاها تدور بين الديموقراطيات والدكتاتوريات . الأولى تحفظ للإنسان كرامته وتصون له حرياته . والثانية تستعبد الإنسان وتخضعه لمقتضيات نظرياتها .

والآن ، وقد استسلمت الدكتاتوريات للديموقراطيات بلا قيد ولا شرط ، منذ سنة وبضعة شهور ، يجدر بنا أن نستعرض الأحوال فى أوروبا المحررة ، لنرى أين أصبحنا من احترام كرامة الإنسان ، والقضاء على التميز المجحف بسبب العنصر أو الدين أو المنبت . وقد كان هذا التميز المجحف الوصمة الكبرى للدكتاتوريات . والعار الذى به تعيّر وواقع الحال لا يظهره إلا تحقيق يجرى محلياً .

وقد اجرى أخيراً تحقيق من هذا القبيل بوساطة لجنة تحقيق بريطانية أمريكية رسمية ، ندبت لدراسة المشكلة اليهودية فى أوروبا ، من حيث ارتباطها بشئون فلسطين .

* * *

ولما كان الاتحاد البرلمانى الدولى تقضى عليه نظمه بأن يمتنع عن التدخل فيما قد يعتبر من الشئون الداخلية لدولة معينة ، فعليه أن يتجنب أن يتداول مباشرة مسألة فلسطين .

لذلك لن نعرض لتقرير لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية ، إلا من

حيث صلته بمشكلة هجرة الجماعات ، التى يسببها اضطهاد الأقليات العنصرية أو الدينية .

وإذا كنا نستشهد هنا بفقرات من تقرير لجنة التحقيق المشار إليها ، فذلك لأن غرضنا ، فى عملنا اليوم ، هو الاهتداء إلى حلول عملية لمشكلة هجرة الجماعات ، يمكن تحقيقها بالوسائل البرلمانية . فلا يمكننا ، فى مثل هذا المجال ، أن نفعل ما أوردته وثيقة رسمية حديثة عن الدوافع إلى الهجرة فى أوروبا اليوم ، ألا وهى تقرير اللجنة البريطانية الأمريكية . هذا مع إعلاننا الصريح بأننا نحتفظ كل الاحتفاظ برأينا فيما ذهب إليه هذا التقرير . وفى الحلول التى انتهى إليها ، من حيث التزامها حدود العدالة والحكمة وصواب الرأى ، أو خروجها عليها كلها .

اضطهاد اليهود فى أوروبا بعد انتصار الديموقراطيات

نقل إذن فيما يلى نبذات من التقرير الذى أذاعته لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية ، فى لندن فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٦ ، عن حالة اليهود فى أوروبا ، غداة انتصار الديموقراطيات ، ورغبة اليهود الملحة فى أن يرحلوا من أوروبا ، مهاجرين .

وقد ألحقت اللجنة جدولا بتقريرها يفيد أن اليهود فى أوروبا يبلغ عددهم فى الوقت الحاضر ٦٠٠و٢٢٤و٤ يهودى . وقد كان عددهم فى سنة ١٩٣٩ : ٢٠٠و٩٤٦و٩ يهودى . والمجموع الحالى منه ٦٠٠ و ٨٣٣ و ٣ يهودى من مواليد البلاد التى يقيمون بها . و٠٠٠و٣٩١ من اللاجئين .

وقد جاء عن ذلك فى التقرير مايلى : « ويبين الجدول على حدة

عـدد اليهود المقيمين فى بريطانيا العظمى ، وفى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، وفى الدول الأربع المحايدة ، أى البرتغال واسبانيا والسويد وسويسرا .

« وفى البلاد الأوروبيـة الأخرى — من الدول المعادية أو التى قد احتلها الأعداء — تقدر اللجنة أن المجموع الحالى بها يبلغ ١٫١٥٣٫٠٠٠ يهودى ، منهم ١٫٠٠٠٫٠٦٠ من الأهالى و١٥٢٫٥٠٠ من اللاجئين .

« وتقدر اللجنة أن هناك حوالى ٩٨٫٠٠٠ يهودى من بلاد أخرى رحلوا إلى ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، فضلا عن عدد قليل مشتت بين الدول الأوروبية الأخرى » .

ثم يقول التقرير :— « اتضح لنا أن هناك كثيراً من ظروف المعيشة فى هذه المجموعات هى محل انتقاد . إلا أنها ترجع إلى أسباب لم يكن يتيسر للسلطات العسكرية أن تحسنها . فهناك نقص فى الأثاث وفى لوازم المطبخ . واكتظاظ فى المساكن . وقلة من الأسرة ولوازم النوم .

« وقد تحسن هذه الأمور ، إلا أن هـذه المجموعات لن تخرج عن كونها مراكز يجد المقيمون بها ملجأ وغذاء وكساء فقط . وقد بذل المستطاع لتحسين أحوالهم المادية . إلا أنه لم يفعل إلا أقل القليل لتحسين أحوالهم النفسانية ، وتخفيف همومهم الفكرية » .

« فهم وقد تخلصوا من نير الاضطهـاد النازى المفزع لايزالون يشعرون بأنهم من المنبوذين ، ومن غير المرغوب فيهم ... ...

« ففى بولندا ورومانيا والمجر يشاهد أن رغبة اليهود الغالبة هى الرحيل

عن هذه البلاد إلى أى مكان آخر يمكنون فيه من أن ينظموا حياتهم من جديد ، لعلهم يجدون سبيلا للذة العيش فى أمن وسلام » .

« وفى ألمانيا ، حيث كان اليهود يبلغ عددهم فى سنة ١٩٣٣ نصف مليون ، فأصبحوا عشرين ألفاً ، وحيث أزيلت جميع آثار الحياة اليهودية أو كادت ، تشاهد الرغبة ذاتها . فمن لايزال منهم على قيد الحياة يريد أغلبهم أن يرحلوا ، ليعيشوا فى بلد آخر . ولفلسطين الأفضلية .

« أما فى تشيكوسلوفاكيا ، وعلى الأخص فى بوهيميا وموراڤيا ، وكذلك فى النمسا ، فالحالة لاتخلو من أمل فيما يختص برفع شأن الأهالى اليهود .

« ... ولقد تأثرت اللجنة بالغ الأثر من مأساة اليهود المقيمين فى المراكز الخاصة بهم ، بعد أن نجوا من الهلاك ، كما تأثرت من مأساة حياتهم ، التى لا أمل فيها ولا غرض لها . لقد انقضت شهور عدة منذ تحريرهم من نير الاضطهاد النازى ومن قسوته . إلا أنهم يشعرون بأنهم لم يعودوا بعد إلى حياة عادية . وإن اللجنة لترى أن هؤلاء الرجال والنساء والأطفال يحق لهم أن يتقدموا إلى العالم المتمدين بمطالبهم الأدبية .

« إن أحوالهم التعسة أثارت عطف العالم . إلا أن العطف لم يتمخض إلا عن إعانتهم بالغذاء والكساء والإيواء . فهم يشعرون بأن حظهم الوحيد ، فى إعادة تشييد صرح حياتهم المضطربة ، ليصبحوا من جديد أناساً عاديين ، هو اندماجهم فى الشعب اليهودى فى فلسطين » .

وخرجت اللجنة البريطانية والأمريكية من هذه المقدمات إلى التوصية بقبول مئة ألف مهاجر جدد فى فلسطين ، لإغاثة أغلبية من اليهود ، أصبحت حالتهم تستدعى تداركا سريعاً . ثم قالت اللجنة :—

« وبذلك يستطاع إغلاق المراكز التى تأوى اليهود المرحلين . وإحباط كل رغبة فى هجرة جديدة لليهود إلى أوروبا . واستقرار الأمور سوف يجعل الحكومات ، حسنة الاستعداد ، تنفذ مشروعاتها القومية لإعادة اليهود . وتشجع اليهود ذاتهم إلى أن يعيروا هـــذه الفرص كل اهتمامهم » .

ثم أشارت اللجنة إلى داء اضطهاد اليهود ، والتمييز المجحف بهم ، فقالت :—

« لقد أعلنت حكومات البلاد التى زرناها عن معارضتها اضطهاد اليهود . إلا أن هذا السم ، وقد تفشى فى البلاد لسنوات عدة ، لابد له من بعض الوقت ليتلاشى » .

« وأملنا أن تكلل مجهوداتهم بالنجاح . ونطلب فى الآن ذاته إلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تضغط كل الضغط على ألمانيا والنمسا ، لتزيل منها كل تمييز مجحف باليهود ، وكل مقاومة لرد الاعتبار لهم ...

« ... وترى اللجنة أن حكومات البلاد ذاتها ، التى اضطهـد فيها اليهود ، يجب أن تعمل بذاتها لمعاونتهم على الاستقرار فيها ، إذا رغبوا فى ذلك . وهذا مثلا بإعادة أملاكهم إليهم . ونظراً إلى هذه الاعتبارات جميعها ، تقدر لجنة التحقيق أن هناك حوالى نصف مليون من اليهود يرغبون فى الهجرة من أوروبا ، أو يضطرون إلى ذلك .

« ... ويتضح من شهادة كثيرين من الشهود أن أهم العوامل التى تجعل اليهود يرغبون رغبة ملحة يائسة فى الرحيل عن أوروبا ، هو شعورهم بأن جميع الأبواب أغلقت أمامهم ، وأنهم أمسوا فى مأزق لامخرج منه .

« ... وتشعر اللجنة بأن المقترحات التى تتقدم بها — سواء فيما يختص بشهادات القبول فى فلسطين ، أو فى تخفيف شدة القوانين المقيدة للهجرة — إنما هى وسائل إنسانية مستعجلة ، لا تقتصر فائدتها على الذين يقبلون فى فلسطين ، وإنما ينبغى عليها ، إلى درجة بعيدة ، أن تخف حدة الحاجة الشديدة التى يشعر بها اليهود ، عندما يبحثون عن منفذ لهم إلى خارج أوروبا . وبذلك يشجعون على الاستقرار فى أوروبا ، إذا أمكن ، أو أن ينتظروا فى بلادهم ، صابرين ، أن تحين لهم ساعة الرحيل » .

وننقل فيما يلى بعض فقرات من تقرير اللجنة ، لها مغزاها الخاص: —

« نعتقد أنه يمكن تيسير الأمور للاجئين ، بما فيهم اليهود الذين يكون لهم أقارب فى خارج أوروبا ، وهذا بتخفيف القيود الإدارية المفروضة على الهجرة » .

« وقد انتهت بنا أبحاثنا إلى أن كثيرين من اليهود سيستمرون فى الإقامة حيث هم ، فى أغلب البلاد الأوروبية . وفى رأينا ، أن هجرة جميع اليهود الأوروبيين ، لن يكون فيها مصلحة لليهود ذاتهم ، ولا لأوروبا . فيجب بذل الجهود القصوى لتمكين اليهود من أن يبنوا من جديد مجتمعاتهم المهدمة ، مع السماح بالهجرة لليهود الذين يرغبون فيها » .

« وفى سبيل ذلك يجب أن يعاد إلى اليهود أملاكهم فى أقرب وقت وقد أثبت التحقيق أن الحكومات التى يخصها الأمر قد أصدرت أغلبيتها التشريع اللازم لذلك . إلا أن العوائق الحقيقية التى تعترض إعادة كل ملك إلى صاحبه بالذات ، هى أن تنفيذ ذلك يضاعف الكراهية لليهود .

« ونقترح ، لإعادة بناء المجتمعات اليهودية ، أن تعاد إليها ممتلكاتها سواء أكان ذلك عن طريق دفع تعويضات أم أى طريق آخر . وهذا الأمر له أهمية بالغة » .

« لقد ترك الاحتلال النازى خلفه تركة من كراهية اليهود مثقلة . وهذا الداء لايكفى لعلاجه إصدار تشريع فحسب ، وإنما يجب على الحكومات أن توطد الحريات العامة وأن تكفل لجميع المواطنين المساواة الحقة ، وأن تقيم التعليم العام على أسس ديموقراطية صحيحة . وأن يوجه الرأى العام فى العالم توجيهاً قويماً تجعل له من القوة ما هو خليق به . وكل ذلك مع النهضة الاقتصادية والاستقرار .

« واللجنة إذ توصى الحكومات بأن تعمل جهدها لإيواء اللاجئين لاترمى إلى أن تعدل الدول سياستها بالنسبة للهجرة تعديلا نهائياً . فالواقع أن الأحوال التى شاهدناها فى أوروبا لم يسبق لها مثيل ولا يحتمل أن تتكرر . لذلك ترى اللجنة أن يكون لها حكم خاص فى القوانين المنظمة للهجرة ، حتى يمكن مواجهة أحوال فريدة غاية فى التعس .

« لقد انقضت على تحرير أوربا قرابة سنة . ومع ذلك فأغلب اليهود المقيمين فى ألمانيا والنمسا لايزالون يعيشون فى مراكز تجمّع ، فى وسط الذين نصبوا عليهم سياط عذاب . ففى سبيل مصلحتهم ومصلحة أوروبا يجب أن تغلق هذه المراكز ويوضع حد للحياة فى المعسكرات .

« وأغلب هؤلاء اليهود لديهم أسباب وجيهة تحملهم على الرحيل من أوروبا ، فكثيرون منهم شاهدوا هلاك ذويهم أجمعين . وأكثرهم لم تبق لهم بالبلاد التى كانوا يقيمون بها أية رابطة .

« ولاتعرف اللجنه غير فلسطين بلداً تستطيع أن تقصد إليه أغلبية هؤلاء اليهود فى القريب العاجل . وفضلا عن ذلك فإن أغلبهم إنما يريدون أن يذهبوا إلى فلسطين . وهم واثقون أنهم سيلاقون بها ترحيباً لايكون لهم فى غيرها . ويأملون أن ينعموا فيها بالأمن والسلام وأن يبنوا فيها حياتهم من جديد .

اضطهاد اليهود داء اجتماعى

ولقد استرعى أنظارنا بخاصة فى الفقرات التى أوردناها من تقرير لجنة التحقيق البريطانية الأمريكية أنها تسجل كحقيقة ثابتة اطراد اضطهاد اليهود فى أوروبا الوسطى وانعدام الأمل فى القضاء عليه فى الحاضر أو فى المستقبل .

ومن يراجع الفقرات التى نقلناها من التقرير المذكور يخرج منها متحيراً مدهوشاً . ألاتقول اللجنة إن اليهود فى أوروبا ... « وقد تخلصوا من نير الاضطهاد النازى المفزع لايزالون يشعرون بأنهم من المنبوذين ومن غير المرغوب فيهم ... ... »

ألا تقول اللجنة : ... « فى بولنـدا ورومانيا والمجر يشاهد أن رغبة اليهود الغالبة هى الرحيل عن هذه البلاد إلى أى مكان آخر ، يمكنون فيه من أن ينظموا حياتهم من جديد ، لعلهم يجدون سبيلا للذة العيش فى أمن وسلام . .

« وفى ألمانيا من لايزال من اليهود على قيد الحياة يريد أغلبهم أن يرحلوا ليعيشوا فى بلد آخر ... »

ثم تقول لجنة التحقيق : — « لقد أعلنت حكومات البلاد التى

زرناها معارضتها لاضطهاد اليهود ، إلا أن هـذا الداء ، وقد تفشى فى البلاد لسنوات عدة لابد له من بعض الوقت ليتلاشى ... »

وتقول اللجنة بعد ذلك :— «أهم العوامل التى تجعل اليهود يرغبون رغبة ملحة يائسة فى الرحيل عن أوروبا هوشعورهم بأن جميع الأبواب أغلقت أمامهم . وأنهم أمسوا فى مأزق لا مخرج منه ..»

ثم تقول لجنة التحقيق : — « لقد ترك الاحتلال النازى خلفه تركة من كراهية اليهود مثقلة ، وهذا الداء لايكفى لعلاجه إصدار تشريع فحسب وإنما يجب على الحكومات أن توطد الحريات العامة، وأن تكفل لجميع المواطنين المساواة الحقة .. »

إجراءات برلمانية

هذا بعض ما أوردته لجنـة التحقيق الأمريكية البريطانية ، ومع احتفاظنا المطلق برأينا فى أعمال هذه اللجنة ، رأينا أنه لاغنى لنا عن أن نستشهد فى هذا التقرير ببعض ما سجلته اللجنة من وقائع عن الحالة الراهنـــة فى البلاد الأوروبية التى أجرت فيها تحقيقها عن اليهود المستوطنين بها .

وفى السطور الأخيرة من الفقرات التى نقلناها من تقرير لجنـة التحقيق ، نرى توجيهاً مفيداً للاتحاد البرلمـانى الدولى ، فيما يدخل فى اختصاصه ، فللاتحاد أن يدعوا الشعب القومية المنضمة إليه أن تساهم فى حل مشكلة هجرة الجماعات على خير وجه محتمل : وهو العمل على إزالة دواعى الهجرة ، بتكمين الناس جميعهم من أن يعيشـوا حيث ولدوا ، فينخفض بذلك عدد المهاجرين إلى الحد الأدنى .

ويلاحظ أن فى كل بلد يقوم قانون يفرض عقوبات تتفاوت فى الردع والصرامة على كل من يحرض الجمهور على كراهية فريق أو طائفة من المواطنين أو احتقارهم أو اضطهادهم .

فيجب بادىء ذى بدء أن يعاد النظر فى كل من البلاد فى الأوضاع التشريعية القائمة فى هذا الشأن . حتى تشدد الأحكام ويسهر على تنفيذها بلا هوادة ضدّ كل من يسعى مباشرة أو بالواسطة ، بأية وسيلة كانت ، لحض الشعب ، عامة أو خاصة ، على كراهية اليهود أو غيرهم من العناصر أو الطوائف أو الملل ، سواء ادعى البغض والاضطهاد لأسباب عنصرية أو جنسية أو دينية أو ملية ، تنتهى إلى إثارة أغلبية المواطنين على أقلية من المواطنين . وتعدل القوانين كذلك ويشدد فى تطبيقها على كل تمييز مجحف أو كل انعدام فى المساواة بين المواطنين فى العلاقات والمعاملات الخاصة والعامة يقوم على تميز عنصرى أو دينى .

هذه رسالة تستطيع البرلمانات فى العالم أجمع أن تتضافر على تأديتها بلا هوادة ، فى أيام معـدودة ، لأنها عمل تشريعى بحت ، لايحول دونه أى عائق .

فنريد أن يراجع التشريع القائم فى كل من البلاد ، ليحقق تحقيقاً عاجلا كاملا أحد الأغراض الأساسية التى تحمل العالم ويلات الحرب الأخيرة لتحقيقها بالذات ، وهى أغراض اتخذت أساساً للمبادىء الديموقراطية منذ بدء الحرب .

فلنذكر « الحريات الأساسية الأربع » التى أعلنها الرئيس روزفلت فى خطابه إلى الكونغرس فى ٦ يناير سنة ١٩٤١

ولنذكر ميثاق الأطلنطى الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١

ولنذكر أفواج الوعود الرسمية التى أعلنها المتكلمون بلسان الديموقراطيات بخصوص حرية العقائد، والمساواة بين العناصر، وحماية الأقليات، مهما كانت وحيث كانت، وقد سجلت هذه الوعود وتجسمت فى ميثاق الأمم المتحدة حيث جاء فى المادة الأولى من أغراض الأمم المتحدة ومبادئها مايأتى :—

« تحقيق التعاون الدولى بحل المشكلات الدولية من اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية، بتنمية وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ».

حماية الأقليات غير اليهودية

إلى جانب اليهود الراغبين فى الرحيل من أوروبا جماعات، للتخلص من الاضطهاد، فهناك بلاد يزداد فيها التناسل فتكتظ البلاد بالسكان إلى نسبة لاتتفق وموارد البلاد فلا بدّ لهم من هجرة. وهناك فى أوروبا وفى غيرها أقليات عنصرية تربطها بأرض منبتها العواطف والمصالح. إلاأنها فريسة لاضطهاد الأغلبية من المواطنين. ولاخلاص من الاضطهاد المطرد المستأصل إلا بالهجرة.

ولا يتسع المجال فى هذا التقرير لبحث مسألة كفالة الحماية الدولية أو المحلية للأقليات المضطهدة لاختلاف فى الرأى أو فى الجنسية الأصلية أو فى الدين أو فى العنصر. وإنما نشير إليها فى سياق استعراضنا لشئون هجرة الجماعات، ونكرر هنا ماسبق أن ذكرناه من أن العلاج الأمثل

لشئون الهجرة إنما هو بالاستغناء عنها وبالنزول بعدد الراغبين فى الهجرة إلى الحد الأدنى وذلك بوضع حدّ لاضطهاد اليهود وبكفالة الحماية المحلية للأقليات على تعدد ألوانها .

وقد أوردنا فيما سبق فقرات من بحث لحضرة السكرتير العام للاتحاد البرلمانى الدولى عنوانه « المسائل الاجتماعية والأحوال الاقتصادية فيما بعد الحرب الحالية » نشر فى المجلة البرلمانية الدولية فى عددها الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٤٤ . وقد أشير فيه إلى الجهود التى بذلتها عصبة الأمم لحماية الأقليات الموصوفة بأنها أقليات «قومية» وإلى الضمانات التى جاءت بها فى هذا الشأن معاهدات الصلح فى سنة ١٩١٩

وكانت المعاهدات المتضمنة حماية دولية للأقليات المحلية تشتمل فى الأغلب على نص يفيد أن الدولتين صاحبتى الشأن تتراضيان على اشتراطات فى مصلحة الأقليات . وتقران أنه بالنسبة للأقليات العنصرية أو الدينية أواللغوية تعتبر هذه الاشتراطات التزامات تمس المصلحة القومية تتولى عصبة الأمم كفالتها. ولا يجوز تعديل هذه الاشتراطات إلا بموافقة رأى أغلبية مجلس عصبة الأمم ، ويحق لكل عضو من أعضاء هذا المجلس أن يسترعى الأنظار إلى كل مخالفة أو خطر مخالفة لأىّ من هذه الاشتراطات ، ويكون لمجلس العصبة أن يتخذ من الإجراءات أو أن يصدر من التعليمات مايراه موافقاً للحالة وناجعاً فى معالجتها .

تلك كان ، على وجه العموم ، مضمون معاهدات حماية الأقليات التى أبرمت غداة الصلح فى سنة ١٩١٩

وقد عملت عصبة الأمم فى هذا الشأن كل ما تستطيعه ، وكانت

الأغلبيات ترى أن العصبة تعمل أكثر مما يلزم ، وكانت الأقليات ترى أنها تعمل أقل مما يلزم ، ولاسبيل إلى الدخول فى تفصيلات ذلك إلا إذا خرجنا بهذا التقرير عن نطاقه . فحسبنا ماقدمنا ، ولاسيما أن ماغرضنا إلا إشارة عابرة إلى مشكلة الأقليات العنصرية غير اليهودية ، من حيث أن معالجتها يخفف من شدة الحاجة إلى هجرة الجماعات .

على أن المؤتمر البرلمانى الدولى يجدر به أن يطلب إلى البرلمانات المنضمة إليه أن توصى المفاوضين المفوضين فى إبرام معاهدات الصلح أن يدرجوا فيها من الأحكام والأوضاع مايكفل للأقليات حماية دولية عادلة.

اكتظاظ البلاد لتكاثف السكان

استعرضنا فيما سبق من عوامل الرغبة إلى المهاجرة عاملين وهما اضطهاد اليهود واضطهاد الأقليات ، واقترحنا ماقد لا يعتبر دواء ناجعاً للداء ، وإنما هو من المسكنات التى يتيسر للبرلمانات تحقيق مفعولها .

وهناك عامل آخر فى ميدان الهجرة الجماعية أقرب فى جوهره إلى الهجرة التى كان يسعى إلى تنظيمها قبل الحرب لمكافحة البطالة ، إلا أنه داء أشد وطأة من البطالة وهو داء مزمن ومأساة لاسبيل إلى وضع حد عاجل لها .

ألا وهو مأساة البلاد المكتظة بالسكان لارتفاع نسبة المواليد فيها إلى حد لايتفق وموارد البلاد ويترتب عليه حتما انخفاض مستوى المعيشة إلى مادون كفاف الحاجات وهذا بالنسبة لمئات الملايين من البشر .

ولن نستشهد هنا بأمثال واقعة فى أوروبا . بل مثلنا الهند . وهى

داخلة فى نطاق الاتحاد البرلمانى الدولى ، لما له من صبغة عالمية شاملة ، تحتم عليه أن يجول فى آفاق العالم كلها .

نشر المستر جون فيشر ، الموظف بالمصلحة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ومندوبها فى الهند ، مقالا فى مجلة « هاربر » فى عددها الصادر فى شهر أبريل سنة ١٩٤٥ ، ذكر فيه كنتيجة ختامية لبحوثه الاقتصادية الشاملة فى الهند ، أن الهند ، وعدد سكانها نيف وأربعمائة مليون ، وتبلغ فيها نسبة السكان إلى المساحة المأهولة ٤٢٣ ساكناً فى الميل المربع من الأراضى الصالحة للزراعة ، يزداد سكانها بنسبة خمسة مليون هندى كل سنة .

أما موارد الهند فهى فى مجموعها بقدر لا يكفل حداً أدنى من المعيشة المقبولة إلا لنصف عدد سكانها الحاليين وهناك مايقرب من ثمانين مليون من الهنود يعيشون حياتهم كلها ثم يموتون دون أن يجدوا يوماً واحداً كافياً ، وفى سنة ١٩٤٣ حلت بالبلاد مجاعة حصدت من الهنود أربعة ملايين ، فلم يرض الاقتصاديون بهذه النتيجة ، على اعتبار أن ضحايا المجاعة قل عددهم عن عدد مواليد السنة ذاتها ، فخرجت البلاد من المجاعة وقد زاد سكانها سنتئذ مليوناً .

والمجاعة مأساة لا يجمل بنا أن نسهب فى وصف آثارها التى تقشعر لها الأبدان . ويكفينا أن نحيل إلى مقال نشر فى العدد الصادر فى يناير سنة ١٩٤٦ من مجلة « آسيا وأمريكا » بتوقيع الدكتور ج . ف . موهل من السلاح الطبى للجيش البريطانى .

وليست الهند وحدها هى التى تشكو ، فى العالم غير الأوربى ، من

أن اكتظاظ السكان بها ، وقلة مواردها ، تمكن المجاعة من أن تحصد أبناءها حصداً . ويشكو الجوع والضنك الدائم بها مئات من الملايين .

ولعلّ الخبراء الذين يتولون شئون تنظيم هجرة الجماعات ، ونقل السكان من مناطق إلى مناطق ، يرون واجباً عليهم ألا يجعلوا اهتمامهم كله وقفاً على بضعة الملايين من اليهود ومن الأقليات العنصرية الأخرى فى أوروبا . فهؤلاء ، وإن كانوا دون شك خليقين بالشفقة والإسعاف ، إلا أن مأساتهم — إذا قورنت بمأساة مئات الملايين من البشر فى الهند وغيرها ، من الذين يعيشون بلا كساء ولاغذاء ، ويموت مئات الألوف منهم جوعاً يوماً بعد يوم — لا تخرج عن كونها قطرة فى بحر .

ولما كانت المبادىء التى يقوم عليها المجتمع البشرى اليوم تقضى بأن الرجال كلهم إخوان ، دون تمييز بينهم بسبب العنصر أو اللون أو الدين وأن الاتحاد البرلمانى الدولى هو هيئة عالمية ، لا أوربيـة فقط ، فيجب عند النظر فى تنظيم هجرة الجماعات ، من البـلاد المكتظة بالسكان إلى المناطق التى بها موارد قابلة للاستغلال إذا توافرت لديها الأيادى العاملة أن يكون لأهالى البلاد المكتظة بالسكان فوق طاقة مواردها ، فى آسيا وأفريقيا نصيبهم العادل من أراضى البلاد التى تفتقر إلى الأيدى العاملة وهى التى جاء ذكرها ببعض التفصيل فى القرار الذى أصدره الاتحاد البرلمانى الدولى فى مؤتمره المعقود فى مدريد سنة ١٩٣٣ .

الشروط التى يجب توافرها فى هجرة الجماعات

قبل أن نعرض لتنظيم تيارات الهجرة ، نرى أن نورد بادىء ذى بدء

المبادىء الأساسية الثلاثة التى لا تستقيم الهجرة — فى رأينا — إلا إذا قيدت بها .

وقد سبق للاتحاد البرلمانى الدولى أن أقر مبدأين من هذه المبادىء ورداً فى التقرير المقدم إلى المؤتمر الثانى والثلاثين المعقود فى بودابست سنة ١٩٣٦ ، وقد وضعه السنيوردى ميكيليس كما سبق أن ذكرناه . وهما:

١ — النظر إلى المصالح مجردة عن الأشخاص .

٢ — قبول أصحاب الشأن .

وفى ضوء التطورات الدولية التى وقعت من سنة ١٩٣٦ إلى الآن نرى اشتراط مبدأ ثالث ، نقترح على المؤتمر البرلمانى الدولى إقراره وهو:

٣ — إمكان اندماج المهاجرين فى أوساط الأهالى الأصليين. وسنحلل باختصار ، فيما يلى ، الأغراض التى تبتغى من كل من هذه الاشتراطات .

النظر إلى المصالح مجردة عن العوامل الشخصية

عرضنا بإسهاب ، فى الجزء الأول من هـذا التقرير ، أن الاتحاد البرلمانى الدولى لم ينظر ، فيما سبق ، إلى هجرة الجماعات إلا من حيث كونها عاملا اقتصادياً . وقد أجملت المسألة فى عبارة وردت فى التقرير المقـدم إلى مؤتمر بودابست سنة ١٩٣٦ مضمونها : — « أنه يوجد فى العالم مناطق واسعة ذات موارد لم تستغل إلى الآن ، لافتقارها إلى الأيدى العاملة وإلى رؤوس الأموال . فى حـين أن هنـاك ملايين من العمال لا يجـدون عملا » . فمسألة هجرة الجماعات إنما هى مسألة نقـل هؤلاء العمال المتعطلين إلى تلك المناطق المعطـلة ، ليعمّـروها ، فيزيدوا الثروة البشرية ، ويتعايشوا من خيراتها .

ولما كان الغرض إذن التعاون الدولى على نقل « الأيدى العاملة » فيجب أن يكون ذلك « دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة و الدين » — وهى عبارة ننقلها من الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الباب الأول من ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا الميثاق لا يخرج عن كونه ميثاقاً ترتبط به أغلبية الدول المنضمة إلى الاتحاد البرلمانى الدولى .

قبول أصحاب الشأن

يتطلب هذا الشرط الثانى أن نحدّد مداه ونبين مغزاه فى ضوء الأحوال الدولية القائمة فى الوقت الحاضر .

فإن كانت المناطق التى يراد تعميرها بوساطة نقل المهاجرين إليها تتمتع بحكومات مستقلة ذات نظام نيابى ، فلا صعوبة فى الأمر . لأن إرادة الشعب تعبر عنها حكومته وبرلمانه .

وإنما تقوم المصاعب عندما تكون المناطق المرغوب فى نقل المهاجرين إليها تقع فى بلاد لا يتولى شعبها مقاليد أمورها كلها . كالبلاد الواقعة تحت الانتداب أو المستعمرة . ونذكر ، بادىء ذى بدء ، فى هذا الشأن ما جاء فى المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة من الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة التى تتحمل مسئولية إدارة هذه البلاد تقر المبدأ القائل بأولوية مصالح سكان البلاد .

فلتطبيق هذه المبادىء فى شأن هجرة الجماعات ، نقترح أن يوضح المقصود من عبارة «أصحاب الشأن» الذين تشترط موافقتهم مبدئياً لكل هجرة تنتظم نحو بلادهم . فأصحاب الشأن هم الأهالى الأصليون الحاليون فلا يكفى فى إباحة المهاجرة إلى هذه البلاد أن توافق عليها الدولة التى

عهد إليها بالإشراف على شئونها . بل يجب الحصول على موافقة أهالى المستوطنين بها ، المولودين فيها ، ملاكها الطبيعيين ، فإذا رأى هؤلاء أن يرحبوا بالمهاجرين الوافدين لتقديرهم أن هذه الهجرة تتفق والمصلحة المشتركة للأهالى وللمهاجرين معاً ، كان بها . وإلا فلا .

ولما كان هؤلاء الأهالى لاحكومة لهم منهم ، ولا برلمان ينتخبونه ، فيمثلهم ويعبر عن إرادتهم ، فللتحقق من موافقة رأيهم يجب أن يعهد إلى مجلس الوصاية فى هيئة الأمم المتحدة فى أن يستوثق من قبول الشعب للمهاجرين الأجانب القاصدين بلاده ، فلا يسمح للمهاجرين بالقدوم إلا إذا تأكد مجلس الوصاية للأمم المتحدة من أن أهالى البلد يرحبون بهم .

هذا شرط تتطلبه العدالة الدولية الطبيعية ، ولا يستتب الأمن فى العالم ، ولا يستقر السلام ، إلا إذا احترم هذا المبدأ .

إمكان اندماج المهاجرين فى أوساط الأهالى الأصليين

هذا شرط ثالث نقترح إقراره فى ضوء التجارب الحديثة ، بالإضافة إلى الشرطين الأولين اللذين سبق عرضهما على مؤتمر بودابست سنة ١٩٣٦ .

فالواقع أن المهاجر يرحل عن بلد مولده معتزماً ألا يعود إليه أبداً ويقصد إلى بلد سوف يصبح وطنه الجديد . وبه يولد أولاده فيصبح موطن مولدهم ، وبعد جيل أو جيلين يكون المهاجر وسلالته قد استقروا حيث هم بحيث يشعرون فى كل بلد آخر من بلاد الدنيا أنهم غرباء عنها فالمهاجر الغريب أصلا يتفرع منه مواطنون صحيحون .

وليس من مصلحة المهاجر أو سلالته أن يكون له ، مع إخوان من أصله أو عنصره أو دينه ، فريقاً من المواطنين على حدة من غيرهم ، لايندمجون وإياهم وأنهم يحتفظون جيلا بعد جيل بطابع يميزهم عن أغلبية أهل البلد الأصليين ، فيظلون أقلية . والأقليات دائماً أبداً لا تحسد على حالها . ويكون الأفضل لها ، ضماناً لمصيرها ، أن تندمج فى مجموع المواطنين ، تتحد معهم فى اللغة والتقاليد والمصالح الإجماعية .

إلا أن عملية الاندماج عسيرة ، وإذا زاد المهاجرون عن نسبة معينة هى من الأغلبية قلة طفيفة ، تعذر اندماجهم ، وظلوا فى وسط أهل البلاد جزيرة فى بحر وقد يتيسر الاندماج لفريق من المهاجرين ، تربطهم بأهل البلد الأصليين صلات طبيعية ، إلا أن هناك حداً إذا تجووز تعذر الاندماج إطلاقاً .

فيجب حتما أن يكون مفهوماً أن المهاجرين سوف يكونون ، فى البلاد التى يقبلون فيها ، تكملة لأهاليها . ولا يقول قائل بأن السكان الجدد أتوا ليحلوا محل السكان الأصليين . والواقع أن الهجرة إذا وقعت فى بلد يسكنه شعب كملت قوميته ، وأصبح أفراده وحدة متماسكة لها طباعها الذاتية ، ومصالحها الجماعية ، مما يجعل هذا الشعب «أمة» بالمعنى الصحيح — ثم أتى إليه مهاجرون غرباء أفواجاً ، تشد أزرهم من الخارج قوات مالية واقتصادية وسياسية ضخمة يصعب على المواطنين أن يقاوموها فهذا يكون فى الواقع والنهاية نزع ملكية بالطرق الجبرية ، ومصادرة ظالمة لوطن كامل التكوين ، فى مصلحة غرباء قد يكونون فى حالة شخصيه يرثى لها ، إلا أن العدالة والمنطق يقضيان بألا تقدم بحال من

الأحوال مصالح الغرباء القادمين على مصالح أهل البلد المستقرين .

ولا استثناء من هذه القاعدة إلا إذا اقتضى الحال نقل سكان من بلاد متاخمة لأسباب سياسية ، نتيجة لتعديل التخوم ، وضم أجزاء من الدول المغلوبة إلى جاراتها الغالبة ، وهذا حتى لاتبقى على حدود الدولة أقليات كانت فيما سبق تنتمى إلى بلاد معادية محاربة مما يجعلها حتما فى المستقبل موضع اضطهاد ، على أن بحث المشكلات السياسية لنقل السكان مجاراة لتعديل التخوم يخرج عن نطاق «الهجرة الاقتصادية» المدرجة فى جدول أعمالنا . وليس للاتحاد البرلمانى الدولى أن يلج فى هذا المجال الذى إنما تقع المسئولية فيه إلى المندوبين الذين سوف تعينهم كل من الدول لتمثيلها فى مفاوضات الصلح ورسم معالم أوربا بل معالم عالم الغد .

مجالات الهجرة

تخضع هجرة الجماعات ، حكمها فى ذلك حكم غيرها من العلاقات البشرية ، لقاعدة أولية هى قاعدة العرض والطلب .

لذلك جنحت القرارات كلها التى أصدرتها المؤتمرات السابقة للاتحاد البرلمانى الدولى أو لغيره من الهيئات الدولية التى بحثت شئون الهجرة إلى أن تنظيمها إنما يرجع إلى تنظيم العرض والطلب .

يجب أولا إحصاء العرض ، ومصدره البلاد التى بها مناطق مواردها لم تستغل إلى الآن استغلالا كاملا ، وهذا لافتقارها إلى الأيدى العاملة .

ويجب بعد ذلك إحصاء الطلب ، وهو صادر من الملايين من العمال الذين يرغبون فى الرحيل عن أوطانهم . ويصح أن ينظم هذا الاحصاء الأخير على أسس دائمة مستمرة ، بإنشاء بورصة عالمية للعمل .

ثم يجب توجيه تيارات الهجرة وتنظيمها ، وهذا يحمل الدول المختصة على إزالة العوائق المحلية التى تعترض سبل المهاجرين . وعلى فتح الاعتمادات المالية اللازمة لانتقال المهاجرين من بلادهم الأصلية إلى وطنهم الجديد ، واستقرارهم فيه إلى أن تأتى جهودهم بثمارها فى استغلال الموارد المحلية .

قلة العرض وكثرة الطلب

إن الراغبين فى الهجرة كثيرون والمجال المفتوح أمامهم غير فسيح .

والواقع أن الهجرة لايطلبها المضطهدون والمتعطلون فقط . وإنما يبتغيها فى كل بلد مئات الألوف من الشبان ، الذين لاتروق لهم الحياة حيث ولدوا ، ولايرون غضاضة فى الرحيل إلى بلاد جديدة نائية ، يحلم كل منهم بأنه سيجد فيها الثراء الواسع ، أو الحياة السهلة ، والمستقبل الباسم المكفول ، الذى لايجدون إليه سبيلا فى بلادهم .

إلا أنه لامتسع لهؤلاء .

وهذا لأنه من الشروط الأساسية للهجرة ، على ما أسلفنا ، قبول البلاد المهاجر إليها. فليس للاتحاد البرلمانى الدولى ، ولا لأية هيئة أخرى فى العالم ، أن تقرر أنها ترى فى هذا أو ذاك من البلاد المعينة بالذات مجالا يتسع لمهاجرين ، وإنما الدولة التى بها تقع المنطقة القابلة للاستغلال هى المختصة دون سواها بأن تقرر ذلك ، بما لها من حق تقديرى مطلق وهذا القيد كان ولا يزال حجر العثرة الذى عليه ارتطمت أمانى المهاجرين ، وتحطمت آمالهم ، وهذا فى الواقع الذى يحول دون تنظيم الهجرة تنظيما دولياً كاملا .

مجال الهجرة

ولما كان العالم لايزال فى حالة توتر واضطراب من جراء الحرب التى لم تضع أوزارها إلا من سنة وبضعة شهور ، فالظروف الدولية غير مواتية للشروع فى إحصاء شامل لمجالات الهجرة .

والواقع أن أغلب البلاد فى أوربا تحتاج اليوم إلى مزيد من الأيدى العاملة لتعمير ما أخربته الحرب . وفى تدارك وقف الإنتاج الصناعى المدنى فى أغلب البلاد الأوروبية زهاء سنوات ست ، مما جعل الأسواق تنضب فيها البضائع فتضاعفت حاجات المستهلكين ، واشتدت حاجة المصانع إلى العمال .

ولذلك صح لسير هارتلى شوكروس ، النائب العمومى لبريطانيا العظمى ، أن يقول فى خطاب له فى شيفيلد فى أوائل يوليو سنة ١٩٤٦ «إن بريطانيا العظمى أشد ماسوف تفتقر إليه فى العشرين السنة المقبلة إنما هى الأيدى العاملة » .

والدول الأوروبية الأخرى على هذه الحال .

على أن رجال الاقتصاد يجب عليهم أن ينظروا إلى المستقبل ، البعيد منه كالقريب . فالبطالة لابد أن يعود عهدها ، إن عاجلا وإن آجلا . ولاسيما أن تقدم الآلات الميكانيكية وتنظيم الإنتاج الصناعى وفى الزراعة يتيحون للمنتج الصناعى والزراعى أن يضاعف ما ينتج مع اكتفائه من الأيدى العاملة بجزء يسير مما كان يحتاجه فى العهود السابقة .

ولقد نشر المستر هنرى والاس وزير التجارة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى سنة ١٩٤٥ ، كتاباً قيماً عنوانه «ستون مليون عمل » . وقد ذكر

فيه أن وزارة التجارة الأمريكية كانت تتنبأ فى سنة ١٩٤٣ بأن الولايات المتحدة سوف تستطيع فى سنة ١٩٤٦ من إبقاء الإنتاج على ما كان عليه فى سنة ١٩٤٠ ، وهذا مع الاستغناء عن ١٩ مليوناً من العمال يتعطلون وقد حسب أن تفشى البطالة أضاع على الولايات المتحدة فى فترة عشر سنوات من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٤٠ ما قيمته ٢٥٠ بليوناً من الدولارات وهى قيمة عمل العمال المتعطلين .

وتكهن علماء اقتصاديون أمريكيون آخرون بأن عدد العمال المتعطلين سيبلغ فى الولايات المتحدة حوالى عشرة مليون عامل بعد ست أو سبع سنوات من الآن ، مالم يعمل منذ اليوم على تدارك الحالة .

أما علاقة هذه البيانات بمسألة هجرة الجماعات التى تعنينا اليوم فهى أنه لا يمكن تنظيم تيارات الهجرة على أساس العوامل الحاضرة فقط بل يجب أن ينظر إلى المستقبل ، عندما تبدأ البطالة عهداً جديداً . فالهجرة ذهاب إلى غيرعودة . وتقضى مصلحة المهاجرين بألا يوجّهوا إلا نحو البلاد التى تستطيع أن تكفل لهم عملا دائماً .

تلك هى ، على ما يبدو الآن ، حالة بعض البلاد الانجلوسا كسونية والأوروبية التى يقل فيها التناسل فلا تفى المواليد بحاجة البلاد .

فرنسا

أذاعت شركة « رويتر » فى أنبائها البرقية فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٦ أن فرنسا قد تقبل مليونين من المهاجرين الأجانب لمعالجة قلة الأيدى العاملة ولتدارك انخفاض النسل . ويبدأ بقبول ثلاثين ألفاً من المهاجرين سنة ١٩٤٦ ، على أن يزداد عدد المهاجرين بالتدريج تبعاً لعودة الرخاء

الاقتصادى . ويجىء هؤلاء المهاجرون من بلجيكا وهولاندا وإيطاليا ومن اللاجئين إلى ألمانيا غير الراغبين فى البقاء فيها . وبخاصة البولنديين ويفرض على هؤلاء المهاجرين التجنس بالجنسية الفرنسية وتكون لهم مزايا تيسر لهم الاستقرار فى فرنسا .

أوستراليا

أما عن أوستراليا ، فقد أذاعت الصحافة العالمية تصريحات للمستر ج . ب . شيفلى ، رئيس وزراء أوستراليا منها : — « أن أوستراليا تستطيع أن تستوعب عشرين مليوناً من السكان على أقل تقدير ، وهى ترغب فى مهاجرين يكون أغلبهم بريطانيين ، من الطراز الممتاز كامل الرجولة .

« والعمال المتخصصون أو نصف المتخصصين تكون لهم الأولية . وإنما الأهم أن يكونوا شباناً أقوياء »

وأضاف المستر شيفلى أن خطة المهاجرة رسمت ليقبل فى أوستراليا . فى السنة الأولى ، سبعون ألفاً من مهاجرى بريطانيا العظمى ، حالما تتوافر لهم أماكن فى السفن ، وتكون الحكومة البريطانية قد حرّرت عدداً كافياً من العمال .

وأضاف رئيس وزراء أوستراليا إلى ذلك أن نفقات نقل المهاجرين واستقرارهم فى وطنهم الجديد ستتحملها أوستراليا أو بريطانيا العظمى . ويضمن العمل لجميع المهاجرين من الرجال .

وقبل ذلك بأيام قررت « لجنة الهجرة إلى أوستراليا » المكونة فى مجلس النواب الأوسترالى بكانبيرا أن المهاجرين يجيئون مع عائلاتهم .

وأن مكتب للهجرة ستفتح فى سويسرا وهولاندا والنوروبج والدانمارك .

وجاء فى تقرير هـــذه اللجنة اقتراح بإنشاء لجنة فرعية فى هيئة الأمم المتحدة تختص بانتخاب المهاجرين من بين اللاجئين والسكان المنقولين .

كندا

وكثيراً ما تورد الصحافة العالمية بيانات ضافية عن سياسة الهجرة التى تضطر كندا إلى وضعها ، وهى تشمل الملايين من المهاجرين .

وقد دعى مجلس الشيوخ الكندى فى شهر أبريل الأخير إلى تكوين لجنة بالمجلس لشئون الهجرة تختص بالإجراءات اللازمة لزيادة عدد سكان كندا . وقد أجمل الشيخ المحترم أرتور روبيرك الموقف فى عبارة وجيزة . وهى أن كندا عليها أن تختار أحد أمرين : أن تستغل مواردها العظيمة بواسطة أبنائها . أو أن تفتح أبوابها للمهاجرين من الشعوب الأخرى لتساهم فى هذا الاستغلال .

وقد أبرز الشيخ المحترم توماس فيين ، وكيل مجلس شيوخ كندا ، أن الهجرة المشار إليها إنما تقوم على اختيار المهاجرين بواسطة كندا .

رودزيا

وورد كذلك فى برقيات شركة روتر لشهر أبريل سنة ١٩٤٦ أن رودزيا الجنوبية كانت تطلب أن يرحل إليها مائة ألف من المهاجرين من بريطانيا العظمى لمساعدتها على إنشاء الصناعات التى تتفق مع مواردها الطبيعية .

أفريقيا الجنوبيـــة

أذاعت البرقيات الصادرة من جو هانسبورج فى ١٨ مايو سنة ١٩٤٦ عن شركة روتر أن الشيخ ف . كلاركسون ، وزير داخليـة أفريقيا الجنوبية ، أعلن حاجة البلاد إلى مهاجرين ، على أن يكون سفرهم على نفقاتهم الخاصة وأن يكونوا من العمال المتخصصين . وستكفل الدولة لكل منهم عملا لعشر سنوات ، إذا تعطلوا فى خلالها تقاضوا ثمانين فى المائة من أجرهم . ويقبل المهاجرون من بريطانيا العظمى ومن البلاد الأوروبية الأخرى ، فيما عدا بلاد الأعداء .

الأبواب المفتوحة أمام المهاجرين

إن الأنباء والبيانات التى أوردناها فيما سبق تقيم دليلا قاطعاً على صحة مايأتى :

١ — هناك أبواب مفتوحة أمام المهاجرين . وقد ضربنا أمثالا لبلاد كثيرة ، كفرنسا والبلاد الانجلوسكسونية ، تطلب صراحة أن يهاجر إليها المهاجرون وتفسح لهم مجالا يتسع للملايين منهم . ولا نشك فى أننا إذا جلنا بأنظارنا فى آفاق العالم لوجدنا إلى جانب البلاد التى ذكرناها لورود برقيات خاصة بالهجرة إليها فى الأشهر الأخيرة بلاداً أخرى عديدة ، فى أمريكا الجنوبية وغيرها ، تعلن عن حاجتها إلى المهاجرين ، وقد يبلغ عدد هؤلاء أيضاً ملايين .

٢ — ترغب البلاد التى تعلن عن حاجتها إلى مهاجرين فى أن تتولى هى

انتخابهم واختيارهم ، ويشترط دائماً فى المهاجرين أن يكونوا من بلاد معينة بالذات وأن يكونوا شباناً أقوياء وعمالا متخصصين .

٣ — للبرلمانات فى البلاد التى ترغب فى الهجرة إليها الكلمة العليا فى شئون الهجرة . وتقوم فى هذه البرلمانات لجان برلمانية تعد التشريع اللازم وترسم الخطة التى تتبعها الحكومة لتأتى الهجرة موافقة لرغبات الشعب .

إجراءات برلمانية فى شئون الهجرة

إلى هذه اللجان البرلمانية يصح للاتحاد البرلمانى الدولى أن يوجه قراراته بدعوتها ، فى سبيل المصلحة العالمية ، إلى التخفيف من القيود والشروط التى تفرضها على المهاجرين . ولاسيما القيود العنصرية أو الدينية التى تعترض التيارات الهجرية .

فقد أثبتنا فيما سبق أن هناك من جهة أعمالا معروضة على الملايين من المهاجرين ، من العمال المتخصصين الذين يستطيعون أن يساهموا فى استغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة فى الوقت الحاضر فى كثير من البلدان مما يزيد حتما فى ثروة المجتمع البشرى .

ولدينا فى جهة مقابلة مئات الملايين من البشر، كثيرون منهم عمال متخصصون ، شبان أقوياء ، كلهم همة ونشاطاً ، لا يطلبون إلا عملا حلالا ، يفلحون فيه وينتجون ، فيعيشون ويعيّشون .

وتقطع الطريق بين الجانبين عوائق ، لا سبيل إلى التغلب عليها ، ترجع إلى التمييز المجحف بين المهاجرين بسبب عنصرهم أو دينهم . فهؤلاء العمال المضطهدون أو المتعطلون ، الذين تتوفر فيهم من الوجهتين

الاقتصادية والفنية كل الشروط اللازمة لتولى الأعمال المفتقرة إلى العمال، لن يفوزوا بها، لأنهم ينتمون إلى أقلية عنصرية أو دينية غير مرغوب فيها، أو لأنهم يتكلمون لغة معينة، أو لأن لون بشرتهم أسود أو أحمر أو أصفر.

تقوم هـذه العوائق جهاراً نهاراً، فى حين أن دول العالم جمع شملها فى هيئة الأمم المتحدة التى يقضى ميثاقها بتحقيق التعاون الدولى لحل المشـكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة والإنسانية، بتنمية وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسـية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين (تراجع الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة).

الخلاصة

فى ضوء ماقدمنا من بيانات وتعليقات، نقترح أن تنظر برلمانات البلاد جميعها فى تنظيم شئون هجرة الجماعات فى الوقت الحاضر، على الأسس الآتية :ـــ

١ ـــ وضع حد لاضطهاد اليهـود فى بلاد مولدهم. ولاضطهاد الأقليات الأخرى من دينية وعنصرية وغيرها، وهذا بوساطة مراجعة التشريع القائم فى كل من البلاد لتشدد العقوبات الجنائية الرادعة لكل من يحرض، بأية وسيلة كانت، على كراهيـة فريق من المواطنين أو احتقارهم أو اضطهادهم.

٢ ـــ استرعاء نظر المفاوضين فى معاهدات الصلح المقبلة على ضرورة النظر فى حماية الأقليات العنصرية فى ضوء تجارب عصبة الأمم، حماية

دولية كاملة . فتدمج فى معاهدات الصلح الأحكام اللازمة لذلك .

٣ — دعوة برلمانات البلاد التى بها متسع للهجرة إلى تخفيف الشروط التى فرضتها لاختيار المهاجرين إليها والتمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو العنصر ورفع القيود الخاصة بذلك إلى أقصى المستطاع .

٤ — دعوة البرلمانات فى الدول التى عهد إليها بإدارة شئون البلاد التى لا يتولى أهلها بعد مقاليد أمورها إلى السهر على مراعاة المبدأ الجوهرى الوارد فى المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، القاضى بأن تكون لمصلحة أهالى هذه البلاد الأولوية على ماعداها ، ولا تقبل أية هجرة إلى هذه البلاد إلا بموافقة رأى أهاليها المولودين بها — أى موافقة رأى أغلبية سكانها الحاليين — موافقة حرة صريحة . وأن تنظم هجرة جماعات نحو هذه البلاد ، بغية أن يحل المهاجرون محل السكان الحاليين بفضل مايتلقونه من تأييد مالى أو سياسى خارجى لايخرج عن كونه نزعاً ظالماً للملكية قائمة ، ومصادرة أثيمة لوطن قومى .

أما القراران المقترحان الأولان فيرميان إلى التقليل من « طلب » الهجرة ، وأما الثالث فيرمى إلى زيادة «العرض» فى الهجرة ، وهذا وذاك لتوزيع الأيدى العاملة بين مناطق العالم على الوجه الأوفق لمصلحة المجتمع البشرى كله . أو القرار الرابع فتوحى به العدالة المجردة ويتطلبه منطق الإنصاف .

* * *

وكلنا يأمل أن تخرج الإنسانية من معاركها الدامية ، فى حروبها العالمية الدورية ، وهى على إثر كل حرب ، أوفر حكمة ، وأقوى شعوراً بأن أبناء آدم أرادت لهم الطبيعة أن يكونوا متضامنين فى السراء والضراء

فكل أقلية تضطهد حيث كانت ، وكل شعب يظلم حيث قام ، لابد وأن يتسبب ، من حيث يدرى أو لايدرى ، فى كارثة يرزح تحت أعبائها المجتمع البشرى بأكمله .

ألا وإن الحرب الأخيرة التى سكبت الدماء أنهراً ، وهصرت من الغصون أينعها ، وأضاعت على كل منا من سنى حياته أطيبها ثم أخلفت من المنازعات الدولية تركة مثقلة ، لايزال ساسة العالم يتخطبون فى حل معضلاتها — ألا وإن هذه الحرب كان فى طليعة أسبابها المباشرة اضطهاد أقليات ، وحرمان بعض البلاد من حقوقها السياسية ، أو من مواردها الاقتصادية التى لاغنى لها عنها ؟؟

أما آن لنا أن نتعظ ، فنقضى على أسباب الحروب حتى لاتقع الحروب إذ أنه لا أسخف من الحروب ؟

ها نحن نرى الغالب مضطراً إلى أن يساعد المغلوب — بعد أن صرعه — على أن ينهض على قدميه مجدداً . لابد له من أن يقيل عثرته لأن الغالب والمغلوب كلاهما يحتاج إلى الآخر ، وسوف يحتاج إليه دائماً أبداً ، لتضامن البشر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

وسواء أرضى الناس أم أبوا ، فهم ، على اختلاف عناصرهم ولغاتهم وأديانهم ، إخوان . ولا بد من أن يتجسم هذا الإخاء فى تنظيم هجرة الجماعات ، بغية استغلال موارد العالم على الوجه الأكمل ، فى صالح المجتمع البشرى ، على أن تكون الهجرة لاتميز فيها بين المهاجرين ، بسبب العنصر أو اللغة أو الدين ، طبقاً للعهد الجديد الذى أتى به ميثاق الأمم المتحدة .

القاهرة فى ٨ يولية سنة ١٩٤٦ **جفرى بطرس غالى**

956.9:G411fA:c.1
غالي ،جفري بطرس
فلسطين
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01059707

American University of Beirut

956.9
G411fA

General Library

956.9
G411FA
C.1